تحدِّياتٌ للحُرِّيةِ الثقافية

تدور بعضُ أكثرِ المناقشات إثارةً للخلاف على الصعيد الاجتماعي اليوم حول الهُوِيّة والتنوُّع الثقافيَّين ـ في مضامينَ بالغةِ التباين وأساليبَ مختلفةٍ كثيرة. وقد تدور المناقشاتُ حول اختيارِ اللغة الرسمية (دستورُ أفغانستان الجديد)، أو التمثيلِ السياسي للفئات العِرْقيّة أو الدِّينية (السنّةُ والشِّيعة في العراق)، أو العلاقاتِ بين الدّولة والدِّين (المسلمون في فرنسا)، أو دعاوى السكّان الأصليِّين ضد نشاطاتِ التعدين للشركات المتعدِّدة الجنسيات (المنطقة البرازيلية من نهر الأمازون)، أو سياساتِ الهجرة (المملكةُ المتحدة)، أو إجراءاتِ التجنيس (ألمانيا). وقد تكون توتُّراتٌ كهذه في صميمِ نزاعاتٍ عنيفة (رواندا، يوغوسلافيا)؛ فيما تُضيف العَوْلمة بعداً آخر، بالنظر إلى أن مجموعاتٍ عِرْقيّةً وشعوباً من السكّان الأصليِّين ودولاً قومية تتحدّى اتفاقياتٍ دوليةً عن التجارة والاستثمار على أساس أنها تقلِّل التنوُّع الثقافي.

لقد أصبح الناسُ حول العالم أكثر تشدُّداً في مطالبتهم باحترامِ هُوِيّاتهم الثقافية. وكثيراً ما تتناول مطالبُهم العدالةَ الاجتماعية أو الحصولَ على صوتٍ سياسيٍّ أقوى؛ لكنّ ذلك ليس كلَّ شيء، لأن مطالبَهم تتناول أيضا الاعترافَ والاحترام (الإطار 2.1). فالناسُ يهتمُّون بالوظائف والمدارس، لكنهم يُبالون أيضا بما إذا كان هناك اعتبارٌ لتاريخهم واحترامٌ لأبطالهم واعترافٌ باحتفالاتهم الدينية كأعيادٍ وطنية. والنّاسُ يهتمُّون بما إذا كانوا هم وأولادُهم سيعيشون في مجتمعٍ يتّسم بالتنوُّع أو مجتمعٍ يتوقَّع من الجميع فيه أن يلتزموا بثقافةٍ واحدةٍ مهيمِنة.

تجابه دولٌ كثيرة تحدياً مُلِحًّا في الاستجابة لهذه المطالب، لكنّ الاستجابةَ قد تهدِّد النُّخَبَ الحاكمة التي تفرض لغتَها ودِينَها وأساليبَ عيشها لتعزيز سلطتها وسيطرتها على الدولة. وتخشى دولٌ كثيرة أن يُعيق الاعترافُ بهُوِيّاتٍ متعدِّدة تحقيقَ أهدافٍ هامّة أخرى: وحدةِ الدولة، أو النموِّ الاقتصادي، أو التنمية، أو الديموقراطيّة، أو السلام، أو الاستقرار.

على مَرِّ آلاف السنين، تعرّض الناسُ للاضطهاد بسبب هُوِيّاتهم؛ لكنّ قمْع الهُوِيّات يصبح أكثرَ فأكثر صعوبةً في عالمنا المعاصر. وقد صار قمْعُ حركاتٍ سياسية تُطالب بالاعتراف الثقافي صعباً دون اللجوء إلى التنكيل والعنف المُفرطَين؛ وهي استراتيجياتٌ أقلُّ قابليةً للتطبيق في عالم اليوم، باتصالاته الفورية وما فيه من شبكاتٍ دوليةٍ قوية تدافع عن حقوق الإنسان.

يجابه كلُّ البلدان، والعالمُ بأسْره، تحدياتِ تعزيز التنوُّع وتوسيع الخيارات الثقافية للناس أجمعين. وهذه ليست مجرّد تحدياتٍ تجابه قلّةً من «الدول المتعدِّدة الأعراق»، لأن ما من بلدٍ واحد تقريباً متجانسُ التكوين. وتضم بلدانُ العالم، البالغ عددها قرابة 200، نحو 5000 مجموعةٍ عِرْقيّة[1]؛ كما يوجد في ثلثي البلدان أكثرُ من مجموعةٍ عِرْقيّة أو دينيةٍ واحدة، تشكِّل ما لا يقلّ عن 10٪ من السكّان[2]. وتضم بلدانٌ كثيرة مجموعاتٍ كبيرة من السكّان الأصليِّين همَّشها الاستعمارُ والمستوطنون.

لقد أصبح الناسُ حول العالم أكثر تشدُّداً في مطالبتهم باحترامِ هُوِيّاتهم الثقافية

الإطار 2.1

جانبانِ للاستبعادِ الثقافي

الحرِّيةُ الثقافية هي الحرّيةُ التي ينعم بها الناسُ لاختيار هُوِيّاتهم ـ لأن يكونوا مَن يشاؤون ـ والعيشِ دون استبعادٍ من خياراتٍ أخرى ذاتِ أهميةٍ لهم. وتُنتهك الحريةُ الثقافية بالتقصير في توفير الاحترام، أو الاعتراف، لقيَمِ مجموعاتٍ ثقافيّة، أو مؤسّساتها، أو أساليبِ حياتها؛ وبالتمييز والمَضَرّة القائمَين على الهُوِيّة الثقافية.

الاستبعادُ من طريقة العيْش

يحدث الاستبعادُ من طريقة العيْش عندما تمارس الدولةُ أو الأعرافُ الاجتماعية تشويهَ السّمعة أو الاضطهادَ لثقافةِ مجموعةٍ ما، بما في ذلك لغتُها أو دِينُها أو عاداتُها المتوارَثة أو أساليبُ حياتها. وتدعو الحاجة إلى سياساتٍ تعطي ثقافةَ المجموعة، علناً، صيغةً من صيَغ الاعتراف والاتّساع والمساندة. فمن خلال سياساتٍ كهذه للاندماج الثقافي يرى أفرادُ المجموعة ثقافاتهم في رموز الدولة ومؤسّساتها، وفي الاحترام الذي يُبديه المجتمع.

الاستبعادُ من المشاركة

يشير الاستبعادُ من المشاركة – الاستبعادُ الاجتماعيُّ والاقتصاديُّ والسياسيّ على أسُسٍ عِرْقيّةٍ أو لُغَويّةٍ أو دِينية – إلى التمييز أو المَضَرّة على أساس الهُوِيّة الثقافية. وتُمارَس أوجهُ الاستبعاد هذه من خلال السياسات التّمييزية للدولة (مثْل الحرمان من الجنسية، أو من حقّ التصويت أو الترشيح لمنصب)، أو التمييزِ السابق الذي لم يعالَج (إنجاز أقلّ مستوًى في التعليم)، أو العُرف الاجتماعي (مثْل المنافذ الأقلّ في وسائل الإعلام لِنقْلِ وجهةِ نظرِ مجموعةٍ ثقافية، أوالتمييز في مقابلات التوظيف). وما تدعو الحاجةُ إليه هو مقارباتٌ لإدماج سياسات التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية.

معالَجاتٌ محدَّدةٌ مستلزَمة

هناك قدْرٌ كبير من الإسناد المتبادَل بين الاستبعاد من طريقة العيْش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبين بعضِ أسبابهما (اعتبار بعضِ الثقافات «متخلِّفة»). ويتطلّب كلُّ نوعٍ من أنواع الاستبعاد تحليلاتٍ ومعالَجاتٍ خاصّةً به.

المصدر: Kymlicka 2004

الرسم 2.1 **معظمُ البلدان متنوِّعةٌ ثقافياً**

عددُ البلدان بحسب حصتِها من المجموعات العِرْقيّة أو الدِّينيّة 2003

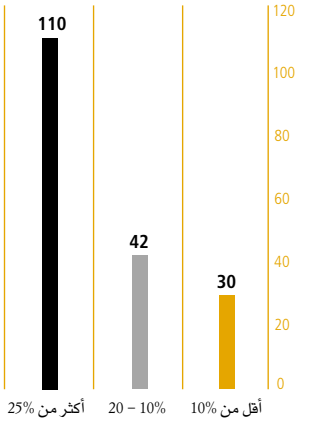

الحصّة من سكّان العالم، 2003

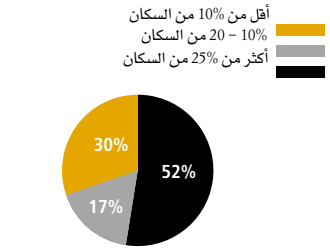

ملاحظة: تشير النِّسَب المئوية إلى كل المجموعات العِرْقية أو الدِّينية ما عدا المجموعة الأكبر

المصدر: CIA 2003

لقد تسارعت وتيرة الهجرة الدولية، وخلّفت في بعض المدن آثاراً مفزِعة. ففي تورونتو، تبلغ نسبة المولودين خارج كندا 44٪ من مجموع سكّان المدينة[3]؛ علماً بأن كلَّ بلد هو بشكلٍ أو بآخر مجتمعٌ متعدّدُ الثقافات. يضمّ مجموعاتٍ عِرْقيّةً ودينية ولُغوية وسُلالية تشدّها روابطُ مشتركة إلى تراثٍ وثقافة وقيَمٍ وأسلوبِ حياة.

على جدول أعمال التنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين، يُعتبر توسيعُ حيّز الحُرِّية الثقافية تحدّياً هاماً ومهمّلاً في أحيانٍ كثيرة (الإطار 2.2). وسيعمل الفصلُ الحالي على تقصّي طبيعةِ هذا التحدّي.

الحُرِّية الثقافية - بُعدٌ مجهولٌ في التنمية البشرية

تتمحور التنمية البشرية حول البشر، وحول توسيع الخيارات المتوفِّرة للناس كي يفعلوا ويكونوا ما يُقدِّرونه حقَّ قدْره في الحياة. لقد ركّز عملٌ كثيرٌ في مجال التنمية البشرية - بما في ذلك دليلُ التنمية البشرية وتقارير التنمية البشرية السابقة - على زيادة إمكانيات الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وعلى النمو الاقتصادي في خدمة الفقراء، ونشْر الديموقراطية؛ باعتبارها التحدياتِ الرئيسية. ولكن، كما يوضح الفصل الأول، يجب أن يكون الناس أحراراً أيضاً في تحديد مَن يكونون، وفي اختيار هُوِيّتهم الثقافية طبقاً لذلك. كإنسانٍ تايلاندي أو أحدِ أفراد طائفة الصّاحِبيِّين الكُوايكرز، أو ناطقٍ باللغة الأفريقية السَّنيغامبيّة وُلاف أو أفريقيٍّ جنوبي من أصولٍ هندية. وأن يتمتعوا باحترام الآخرين ويعيشوا بكرامة. كذلك، يجب أن يكونوا أحراراً في تحديد خياراتهم الثقافية دون التعرُّض للجزاء ودون الاستبعاد من خياراتٍ أخرى - في التوظيف والتعليم والإسكّان والرعاية الصحية والصوت السياسي وفرَصٍ كثيرة ذات أهمية حيوية لرفاه الإنسان. ويجب أن يُسمح لهم باختيار هُوِيّاتٍ متعدِّدة - مثلاً، أن يكون المرء تايلاندياً ومسلماً، أو وُلافيَّ اللغة وسنغالياً، في الوقت ذاته.

تتمثّل الحجّة المركزية لهذا التقرير في وجوب احتضان المجتمعات مثلَ هذه الهُوِيّات المتعدِّدة والتكامُليّة، لا قمْعها. والتحدي الماثلُ أمام راسمي السياسات في القرن الواحد والعشرين هو توسيع إطار الخيارات، بحيث لا يحتاج الناس إلى التنكّر لهُوِيّاتهم كي يُتاح لهم الوصولُ إلى مجموعة الفرص الاجتماعية والاقتصادية بكاملها.

الأشكالُ والأصولُ المتنوِّعة للمطالب بالحُرِّية الثقافية

تعرضت الهُوِيّات الثقافية للقمع على امتداد التاريخ وفي مناطق العالم كافةً. وتساوى الغزاةُ والمستعمرون والطغاةُ والحكومات المنتخَبةُ ديموقراطياً في محاولتهم

الإطار 2.2

تعريفُ الحقوق الثقافية متخلِّفٌ عن تعريف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية - لماذا؟

من بين الأبواب الخمسة لحقوق الإنسان - الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية - حظيت الحقوقُ الثقافية بالقدْر الأقلّ من الاهتمام. فلجنةُ حقوق الإنسان لم تتبنّ أولَ قرارٍ لها عن الحقوق الثقافية إلا في عام 2002، ومحورُه «تشجيعُ تمتُّع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام الهُوِيّات الثقافية المختلفة».

تعود جذورُ هذا الإهمال إلى المناقشات الحامية التي دارت في أثناء صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [عام 1948]. فقد نشب خلافٌ حول ما إذا كان ينبغي للحقوق الثقافية أن تعترف صراحةً بحقوق الأقليات أو أن تؤكد فقط حقَّ الفرد في «المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع». ووقفت كندا والولاياتُ المتحدة ومعظمُ بلدان أميركا اللاتينية ضد حقوق الأقليات، فيما وقفت معها بلدانُ الكتلة الشرقية والهند. ولم يحدث أيُّ تطوُّر حتى عام 1966؛ عندما اعترف «الميثاقُ الدولي للحقوق المدنية والسياسية» بأن الأشخاصَ المنتمين إلى أقلياتٍ عِرْقيّة أو لُغَويّة أو دينية «لن يُحرَموا، بالاشتراك مع أعضاءٍ آخرين في مجموعتهم، من حقِّهم في أن يتمتعوا بثقافتهم، وأن يجاهروا بدِينهم ويمارسوا شعائرَه، وأن يستخدموا لغتهم الخاصة».

تعكس هذه التحفُّظاتُ مشاعرَ القلق المحيطة بفكرة الحقوق الثقافية:

- قد تستثير الحقوقُ الثقافية حُجَجاً عن النِّسبية الثقافية، وهي حُجَجٌ تستخدم الثقافةَ للدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- يصعب التعريفُ الإجرائي لمفهوم الحقوق الثقافية لأن هذه الحقوق مرتبطةٌ بمفهوم الثقافة، وهو هدفٌ متحرّك.
- الحقوقَ الثقافية «كماليات» يوجَّه الاهتمام إليها بعد إحقاق الحقوق الأخرى.
- لا يمكن توجيه الاهتمام إلى الحقوق الثقافية دون مجابهة «الظُّلامات» الثقافية الموجودة في المجتمعات؛ وهذه تقاليدُ وأعرافٌ تنتهك حقوق الإنسان. غير أن الدولَ تلتزم جانبَ الحذر إزاء الاعتراف بمثلِ هذه الظُّلامات.
- تثير الحقوقُ الثقافية ذاك الطيفَ المخيف من الهويات الجماعية الذي يخشى بعض الناس من أنه يهدد الدولة القومية.

يجادل بعضُ منظِّري حقوق الإنسان والفلسفة السياسية بأن ضمان الحقوق المدنية والسياسية للأفراد - مثل حرية العبادة والتعبير والتّرابُط - يكفي للسماح للأفراد بنِشدانِ معتقداتهم وممارساتهم الثقافية بحُرِّية.

رغم التأخُّر في الانطلاق، حقّق عملُ هيئاتِ حقوق الإنسان تقدُّماً هامّاً في توضيح مبادئ حقوق الإنسان الواجب مساهمتها في الحياة الثقافية، بما في ذلك المساواة وعدمُ التمييز؛ التحرُّر من التدخُّل في حقّ التمتع بالحياة الثقافية وحريةُ الإبداع والإسهام فيها؛ حريةُ اختيار الثقافة والحياة الثقافية التي يودُّ الإنسانُ المشاركةَ فيها؛ حريةُ النشر؛ حريةُ التعاون دولياً؛ حريةُ المشاركة في تعريف السياسات المتعلقة بالثقافة وتنفيذها. ويفُوق هذه المبادئ كلَّها، المبدأُ الأساسي بأن الحقوق الثقافية جزءٌ لا يتجزّأ من حقوق الإنسان؛ مع أنه ليست كلُّ عادةٍ أو ممارسة حقًّا من هذه الحقوق.

المصدر: Stamatopoulou 2002; Kymlicka 2004; and Arizpe 2004.

فرضَ لغةٍ أو ديانة أو طريقةِ حياةٍ معيّنة على الشعب الخاضع لحكمهم. وفي بعض الأماكن، وُصمت ثقافاتٌ غيرُ مرغوب فيها بأنها «وضيعة» أو «متخلِّفة». وفي أماكنَ أخرى مثل جنوب أفريقيا أيام التفرقة العنصرية (الأبارتايد)، حاول الحكام إبقاءَ الناس منفصلين بأساليبَ منها حرمانُ بعض المجموعات من حقوقِ المواطَنة والمشاركة ذاتها التي يتمتع بها الآخرون. وأسوأ الكلّ، هي تلك الأماكنُ التي حاولت القضاء على مجموعاتٍ من السكّان بالقتل الجماعي، مثل ألمانيا النازية ورواندا.

والنتيجةُ هي إرثٌ من الاستبعاد الثقافي الواسع النطاق، القائمِ معاً على الاستبعاد من طريقة العيْش والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على امتداد خطوط الفصل العِرْقيّة واللغوية والدينية (الاستبعاد من المشاركة). ويتقصّى هذا التقرير مثلَ هذه الأشكال من الاستبعاد ضمن ثلاث فئات هي: الأقليات في الدول المتعدِّدة العِرقيات، والسكّانُ الأصليون، والمهاجرون.

الأقليات في الدول المتعدّدة العرقيات. يضم أكثر من 150 بلداً أقلياتٍ عِرْقيّةً أو دينية كبيرة، وهناك 30 بلداً فقط لا توجد فيها أقليةٌ دينية أو عِرْقيّة تشكّل على الأقل 10٪ من السكّان (الرسم 2.1). مثالٌ على ذلك، المجموعاتُ العِرْقيّة في الدول المستعمَرة سابقاً، وبخاصّة في أفريقيا، حيث لم تتطابق الحدود مع الهُوِيّات العِرْقيّة للسكّان؛ الأمر الذي خلق دولاً بالغةَ التباين. وينتمي أفرادُ معظم هذه المجموعات إلى تاريخٍ مشترك، أو يُدركون حسّياً على الأقل أن تجربةً مشتركة تجمعهم.

لا تعاني كلّ هذه المجموعات من التمييز ضدها أو تعيش محرومة، كما أن الظروف التي تواجهها متفاوتةٌ بشكلٍ واسع. فنسبة البطالة بين الأميركيين من أصل أفريقي تبلغ ضعفَيْ مثيلتها بين مواطنيهم البيض، ونسبةُ وفيات الرُّضّع نحو ثلاثة أضعاف (أُنظُر الرّسم 3.4 في الفصل الثالث). كذلك فإنهم غيرُ ممثَّلين سياسياً على نحوٍ كافٍ في المجالس التشريعيّة. غير أن نضالات الحقوق المدنية أدت إلى مزيد من الاحترام للثقافة الأفروأميركية، والتوكيدِ على الهُوِيّة الأفروأميركية كمصدرٍ للاعتزاز. ثمة أقلياتٌ أخرى قد تكون متميزةً اقتصادياً، غير أنها مهمشةٌ ثقافياً أو سياسياً. ففي إندونيسيا، يشكّل ذوو العِرق الصيني 3٪ من السكّان لكنهم يسيطرون على 70٪ من القطاع الاقتصادي الخاص[4]. وعلى الرغم من قوّتهم الاقتصادية، فإنهم يواجهون قيوداً على التعليم والنشر باللغة الصينية؛ كما يُعتبر السكّانُ ذوو الأصل الصينيّ في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا «أجانبَ» حتى عندما يعيشون هناك منذ أجيال.

إلا أن التمييز أكثرُ انتشارا بالنسبة إلى مجموعاتٍ أخرى؛ حيث تبلغ نسبة البطالة بين أفرادِ غجَر «الرُّوما» في شرق أوروبا ما نحو 45٪ وترتفع إلى أكثر من 60٪ في بعض المناطق؛ كما يعانون من ظروفٍ صحية وحياتية أدنى من المستويات المقبولة[5]. وفي جمهورية الصِّرب والجبل الأسود، لم يدخل المدرسةَ الابتدائية قطُّ إلاّ ثلثُ أطفال الرّوما، ولا تتجاوز نسبةُ الحاصلين على تعليمٍ جامعيّ بين أفراد الرّوما الصّربيّين أكثر من أربعة في الألف[6]. ويعاني أبناءُ الرّوما؛ الذين غالباً ما يُنظر إليهم كلصوصٍ كسالى، قذِرين، جاهِلين، تافهين؛ من اعتداءاتٍ عنيفة أكثر من غيرهم نسبياً في بلدانٍ مثل بلغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا[7].

السكّان الأصليون. ينتمي حوالى 300 مليون نسمة إلى مجموعات السكّان الأصليّين في العالم[8]، يتكلمون نحو 4000 لغة في أكثر من 70 بلدا[9]. ويشكّل السكّان الأصليون في أميركا اللاتينية، البالغ عددهم 50 مليوناً، نسبةَ 11٪ من مجموع سكّان المنطقة. لكن السكّان الأصليّين لا ينتمون إلى الأقلية دائما[10]، إذ يشكّلون في بوليفيا وغواتيمالا أكثر من نصفِ عدد السكّان[11].

إن هذه المجموعات وريثة ثقافاتٍ فريدة وأساليبَ فذّة في التّفاعل مع شعوبٍ أخرى والتّآلف مع البيئة؛ وتحافظ أيضاً على خصائصَ سياسيةٍ وثقافية واقتصادية، مميَّزة على خصائص التيّار الرئيسي في المجتمع الغالب. كان وقْع الأقدام الأجنبية على أرض السكّان الأصليّين في أستراليا والأميركتَين وأماكنَ أخرى بمثابةِ قرْعِ جرس الموت؛ حيث أدى الغزو العسكريّ والتدميرُ البيئي والتشغيلُ القسْري وانتشارُ الأمراض المميتة إلى تناقص الأصليّين في أستراليا والأميركتَين بنسبةٍ تصل إلى 95٪[12] وفي أستراليا وحدها، انْدثرت حوالي 500 لغة منذ وصول الأوروبيين[13].

تستمر مُجاهَدةُ الباقين من سكّان العالم الأصليّين، الذين يشتركون في مجابهةِ تحدياتٍ كثيرة كالفقر وسوء الصحة (الرسم 2.2) والتعليم. وفي حين تعاني مجموعاتٌ كثيرة معرَّفةٌ ثقافياً من عدم الإنصاف في هذه المجالات، فإن السكّان الأصليّين يشتركون في مواجهة بعض المشكلات المميَّزة. فكثيراً ما تكون الأراضي التي يستخدمونها لأغراض إنتاجية، وللحفاظ بها على روابطَ تاريخيةٍ وروحية، غيرَ مأمونة؛ ولذا يجري الاستيلاء عليها لقطع الأشجار والتعدين والسياحة وإنشاء بنًى تحتية. وبينما كان السكّان الأصليون يشغلون معظمَ الأنظمة البيئية على الأرض قبل قرنين من الزمن، لا يحقُّ لهم اليوم قانونياً أن يستخدموا إلا نحو 6٪ من أراضي الكرة الأرضية؛ وغالباً ما تكون الحقوقُ جزئيةً أو مشروطة[14]. على سبيل المثال، لا توجد في معظم بلدان جنوب شرق آسيا قوانينُ تضمن

الرسم 2.2 **السكّانُ الأصليُّون يمكنهم تَوقُّعُ حياةٍ أقصر**

الهوّة في متوسط العمر المتوقّع بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين في دولٍ نامية مختارة، 1997-2000

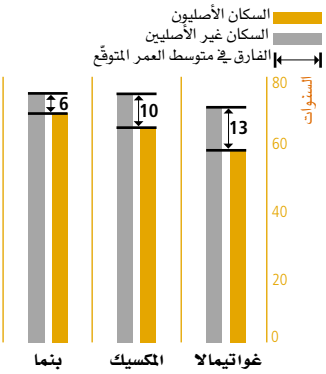

المصدر: خلال عام 1993 (حصة السكان الأصليين)، WHO 2001 (غواتيمالا)، المكسيك، وزارة الصحة 2004 (المكسيك) UNDP 2002b (بنما).

الهوّة في متوسط العمر المتوقّع بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين في دولٍ صناعيّة مختارة.

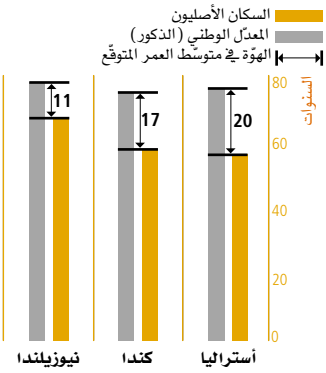

ملاحظة: هذه البيانات هي عن السنة الأخيرة في الفترة المحدّدة.

المصدر: 2004 Australian Bureau of Statistic (أستراليا)، WHO 2001 (نيوزيلندا).

الرسم 2.3 **عددُ السكان الأوروبيين من مهاجرين غير أوروبيين يزداد على نحوٍ بارز...**

سكانٌ مولودون خارج أوروبا

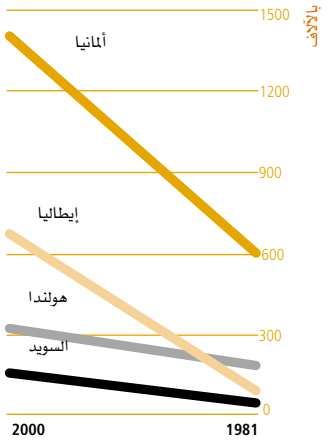

... والمهاجرون يتوافدون من أماكن متزايدة

المجموعات المهاجرة في السويد التي يتخطّى عدد أفرادها الألف نسمة

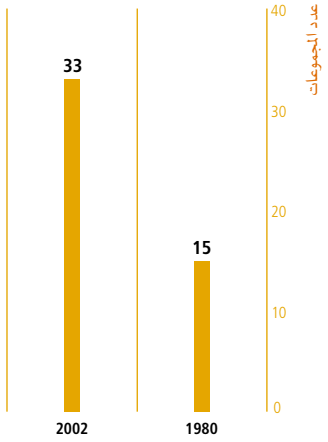

المصدر: Warner 2002, Statistics Sweden 2004

للسكّان الأصليِّين حقَّهم في أرضهم؛ كما أن أرضَهم ليست وحدها هي التي يطمع بها الآخرون ويستولون عليها، وإنما معارفَهم أيضاً. فقد اكتشفت الشركاتُ المتعدِّدة الجنسيات ما لتلك المعارف من إمكانياتٍ تجارية؛ وبدأ السباقُ لتسجيل البراءات، والخصخصة، والتملّك.

المهاجرون. منذ أواسط سبعينات القرن العشرين، تضاعف عددُ المهاجرين الدوليين ـ المعرَّفين كأناسٍ يعيشون خارج البلدان المولودين فيها ـ ليصل إلى حوالى 175 مليوناً [15]. وسُجِّلت أكثرُ الزيادات إثارةً في أكثر البلدان ثراءً، حيث ارتفع عددُ المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي من خارج أوروبا بنسبة 75٪ منذ عام 1980 [16]. كذلك، يأتي المهاجرون من تشكيلةٍ أوسع لبلدانٍ أكثر تبايُناً؛ ولذا، ازداد عددُ المقيمين معاً من الذين ينتمون إلى ثقافاتٍ مختلفة. ففي لندن، يتكلّم الأطفال في مدارس الدّولة نحوَ 300 لغة مختلفة [17]؛ وفي السويد، يأتي المهاجرون الآن من بلدانٍ يساوي عددُها ضعفَيْ ما كان عليه في العام 1980 (أُنظُر الرسم 2.3 والمَعْلم 5.1 في الفصل الخامس) [18].

في حين سجّل تدفُّق المهاجرين أعلى سرعة له في البلدان الأغنى، تبقى الهجرة مشكلةً في جميع المناطق. فقد انتقل أناسٌ من بلدانٍ نامية أفقر إلى بلدانٍ نامية أكثرَ ازدهاراً (مثل الهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين)، ومن بلدانٍ تعاني اضطراباتٍ سياسيةً أو أعمالَ اضطهاد إلى بلدانٍ مجاورة (أُنظُر الرسم 5.2 في الفصل الخامس). بنتيجة ذلك، فإن هناك عشرةَ بلدانٍ نامية بين البلدان الخمسةَ عشر التي تضمّ أعلى نِسَب السكّان المولودين في الخارج؛ بما فيها تلك التي تحتلّ المراكزَ الثلاثة الأولى (الإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن) [19]. وتقيم في المملكة العربية السعودية خامسةُ أكبر مجموعةٍ سكّانية من المولودين في الخارج، يفوق عددُها 5 ملايين [20].

من أكبر التحديات التي تجابه المهاجرين في البلدان الأغنى أو الأفقر على السواء هو وضْعُهم القانوني في البلد المتلقّي؛ إذ أمامهم غمرةٌ من المُبْهمات بين الجنسية الكاملة والوضع اللاقانوني. ويؤثّر هذا الغموضُ على مشاركتهم المدنيّة، مثلِ الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، إلى استطاعتهم قيادةَ السيارة قانونياً، بل إلى القدرة على الانضمام إلى القوى العاملة من دون التعرُّض للتمييز. وفي أحيانٍ كثيرة، يبلغ الالتباسُ المحيطُ بالوضع القانوني للمهاجرين حدَّ عدمِ حصولهم على أيِّ صوتٍ سياسيّ وكوْنِهم معرَّضين للتَّعسُّفات في مجال حقوق الإنسان؛ كما يؤدّي وضْعُهم الملتبِسُ إلى تعريضِ إمكانيةِ الاعتراف بهُوِيّتهم الثقافية للخطر. ومن الممكن أن يواجه المهاجرون، وبخاصّةٍ الذين يُعتبَرون غيرَ قانونيين، قيوداً صارمة على بناءِ دُورٍ للعبادة، والاحتفال بالأعياد، وارتداءِ ملابسِهم أو رموزهم الدِّينية أو التقليدية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أعرب 69٪ من المسلمين الذين استُطلعت آراؤهم عن الشعور بأن بقية المجتمع لا تنظر إليهم كجزءٍ لا يتجزّأ منه [21].

الاستبعادُ الثقافي منتشرٌ على نطاقٍ واسع

تمّ إنجازُ الكثير من العمل في العديد من مجالات التنمية البشرية لتوثيق الأداء، وكذلك طبيعة ـ وحجم ـ المشكلات التي يجب التغلّب عليها. وتوفّر تقنياتُ القياس التي طُوِّرت عبر عشرات السنين من الأبحاث، ومن خلال التقاليد الراسخة لجمْع البيانات، أدلّةً بالأرقام : 1.2 بليون نسمة يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم [22]، و 828 مليوناً ينامون جائعين [23]، و 114 مليون طفل في عمر الدراسة الابتدائية لا يذهبون إلى المدرسة [24]، و 11 مليون طفل يموتون سنوياً لأسبابٍ يمكن تفاديها [25]، و 1.8 بليون نسمة يعيشون في بلدانٍ تفتقر إلى العناصر الأساسية للديموقراطية [26].

إن الإلمام بالاستبعاد من طريقة العيش، أصعبُ بكثيرٍ في طبيعته من الإلمام بالاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويحدث الاستبعادُ من كيفيّة العَيْش عندما تُحرَم ثقافةُ مجموعةٍ ما، سواء كانت عِرْقيّة أو سُلالية أو دينية، من الاعترافِ بها واحترامِها. وينعكس ذلك أحياناً كثيرة في ثقافةٍ تُعتبر «وضيعة»، أو لا يُعترف بأعرافها. وتتأتّى أكثرُ أشكالُ الاستبعاد تطرّفاً من سياساتِ الدولة لِقمْعِ أو لِمنْعِ استخدامِ لغاتٍ، أو شعائرَ دينيةٍ، أو أعرافٍ هامّةٍ أخرى، كارتداء شيءٍ ما بمثابةِ معالمَ ظاهرةٍ للهُوِيّة – مثلاً، العِمامةُ التي يعتمرها أفرادُ طائفة السِّيخ، أو غطاءُ الرأس الذي ترتديه بعضُ المسلِمات.

تشمل سياساتُ الدولة في الاستبعاد من طريقة العَيْش سنَّ قوانينَ رسميةٍ للُّغة – بحيث يُفرَض استخدامُ لغةٍ قومية في دوائر الحكم الإداري والمحاكم والخدمات العامة والتعليم – وفرْضَ قيودٍ على الحُرِّيات الدينية. كذلك، تشمل سياسات الاستبعاد رفْعَ شأن رموز الدولة التي تمجّد تاريخ الجماعات المهيمنة وثقافَتها من خلال الأعياد الوطنية وإطلاق الأسماء على الشوارع والمباني، مع تجاهُل تاريخ المجموعات الأخرى وثقافتها [27].

إن تحديد خطوطِ الاستبعاد من كيفيّة العَيْش مهمةٌ صعبة (الإطار 2.3)، كما أن الهيئاتِ الإحصائيةَ القُطْرية أو الدولية التي تتابع مثْلَ هذا الاستبعاد قليلةٌ. ولا بدَّ من تغيير هذا الواقع، مثلما حدث مع البيانات عن الجنُوسة والبيئة التي كانت في وقتٍ ما جديدةً أيضاً

بالنسبة إلى مكاتب الإحصاء؛ إلا أن التحديات هائلةٌ، ولا تقتصر على الجوانب التقنية. فاللغةُ والدين والتاريخ والملابس والعادات والاحتفالات وأصولُ الطبخ، ليست إلا بعضَ المجالات التي تُعرّف الهُوِيّة الثقافية. ومثلما توجد طرقٌ لا حصرَ لها لفهم «الثقافة»، هناك أيضاً طرقٌ لا حصرَ لها لتقليص الحُرِّية الثقافية والتقصير عن الاعتراف بالهُوِيّات الثقافية. وسيظل الفهمُ الشامل للثقافة والحُرِّية الثقافية دائماً أبعدَ من المنال الإحصائي.

لكنّ من المستطاع بذلَ محاولات لتكوين فكرةٍ تقريبية عن حجم المشكلة، اعتماداً على عددٍ من المؤشّرات الثقافية الهامة مثل الدين واللغة والطقوس الاحتفالية. وتسعى مجموعةُ بيانات **الأقليات المعرّضة للخطر** إلى الإلمام بموضوع الاستبعاد لأناسٍ ومجموعات على أساس الهُوِيّة الثقافية (أُنظُر المَعْلم 2.1). وتقدّر هذه البياناتُ أن نحوَ 900 مليون نسمة- أي ما يقرب من شخصٍ واحد بين سبعةٍ في العالم - يعانون التمييزَ ضدّهم أو يعيشون محرومين بسبب هُوِيّاتهم، مواجهين الاستبعادَ الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي. وبالطّبع، فإنّ هذه الأصنافَ غالباً ما تتداخل، بحيثُ يواجِه الكثيرون من المنتمين إلى هذه المجموعات مزيجاً ما من هذه الاستبعادات. ويقدَّر أن حوالَي 518 مليوناً من هؤلاء ينتمون إلى مجموعاتٍ تتعرّض للاستبعاد من طريقة العَيْش، بما في ذلك القيود على الدين واللغة والاحتفالات والمظهر الخارجي (أُنظُر الرّسم 1 في المَعْلم 2.1).

الاعترافُ بالدّين. إنّ في التاريخِ فيضاً من الأمثلة عن الاضطهاد الديني. ففي القرن الرابع عشر قبل العصر المسيحي، أعلن فرعون مصر إخناتون أن لا إلهَ إلا رَع، وأمر بطمْس أيِّ إشارة إلى جميع الآلهة الآخرين؛ وحتى أنه منَع استخدامَ صيغة الجمع لكلمة **إله** [28]. وفي القرن الخامس عشر للميلاد، سعت محاكمُ التفتيش الإسبانية السّيئةُ الذِّكر إلى اكتشاف اليهود والمسلمين الذين اعتنقوا المسيحيةَ علناً تحت التهديد لكنهم واصلوا ممارسةَ معتقداتهم الحقيقية، ومعاقبتِهم. وفي

الإطار 2.3

قياسُ الحُرِّية الثقافية

حتى الآن، تتناول الإحصائياتُ الثقافية على الأغلب إنتاجَ «السِّلع الثقافية» واستهلاكَها، مثل الأفلام والكتب والمسرحيّات. ولكن، هل يمكن قياسُ الحرية الثقافية ونقيضَيْها : الاستبعاد من طريقة العيْش، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، القائمَيْنِ على أسسٍ عِرْقيّة، أو لُغَوِيّة، أو دينية؟

قياس الاستبعاد من طريقة العيش

تتفاعل عواملُ عديدةٌ؛ بينها اللغةُ والدِّين والتاريخ والملابس والعادات والاحتفالات، وفنونُ الطبخ والقيَم، لِتُعرِّفَ الهُوِيّة الثقافية. وتوفِّر كلُّ هذه الوسائل لفهْم الثقافة سُبُلاً لاستبعاد الهويات الثقافية؛ مثل السياسات اللُّغَوِيّة، ومعاملة الأديان المختلفة، ومناهج المدارس، والسُّلوكيات داخل المجتمع. ويمكن جمْعُ معلومات عن هذه المواضيع، لكنها نادراً ما تُجمع. وإذا تجاوزْنا مشكلاتِ توفُّر البيانات البسيطة، هناك التحدياتُ التحليلية المتمثِّلةُ في تحويل المعلومات إلى أرقامٍ مفيدة إحصائياً. من الأساليب الممكنة، التقييماتُ النوعية - أي تقييماتُ الخبراء لمدى خطورة الوضع - عن قضايا هامّةٍ بالنسبة إلى هُوِيّاتٍ ثقافيةٍ كثيرة، مثل اللُّغة والدِّين. فمثلاً، يتضمّن هذا التقريرُ معلوماتٍ من مجموعة بيانات **الأقليات المعرّضة للخطر** في جامعة ماريلاند (أُنظُر المَعْلم 2.1) التي لا تُلِمُّ بكاملِ التفصيل أو المدى لأوجُهِ الاستبعاد الثقافي، لكنها قادرةٌ على توفير أدلّةٍ مفيدة لِفهْم المشكلة.

قياسُ الاستبعاد من المشاركة

أصبح قياسُ أوجُهِ الاستبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسيةِ إلى حدٍّ أقلّ، على أسُسٍ عِرْقيّة ولُغَوِيّة ودينية، أكثرَ تقدُّماً؛ لكن ما يبقى ناقصاً في أحيانٍ كثيرة هو تِبيان المكوِّنات على أساس المجموعات المعرَّفة ثقافياً. وتشمل بعضُ عمليات جمْع البيانات بالفعل أسئلةً عن الهُوِيّة الدِّينية والعِرْقيّة واللُّغَوِيّة؛ كما تركِّز بعضُ المُسوحات اللاحقة للإحصاءات السكّانية على هذه المجموعات الثقافيّة بشكلٍ خاص، لكن من الممكن لها أن تكون أكثرَ شمولاً وقابليةً للمقارنة. من القضايا الهامة، السماحُ للناس بتسجيلِ هُوِياتٍ متعددة؛ في حين أن الإحاطة بالاستبعاد السياسي أكثرُ صعوبةً. وتتوفَّر بعضُ البيانات الدقيقة، مثل التمثيل في البرلمان ومشاركة الناخبين (رغم أنّ من الممكن تصنيفَ البيانات بتفصيلٍ أكبر). غير أنّ ثمّة مواضيعَ أخرى، مثل حريّة التعبير والحركة والتنظيم، يصعب الإلمامُ بها إلى درجةٍ أكبر، ويجب التعاملُ معها بأساليبَ نوعيّة.

الخطواتُ التالية

يمكن القيامُ بمزيدٍ من العمل على مستوى البلدان، حيث قد يتوفَّر فهمٌ أفضل للقضايا المطروحة؛ وقد يشتمل ذلك على استخدامِ أساليبَ محسَّنةٍ لِرصْد البيانات وجمْعها - مثل تضمين استمارات الإحصاء والمُسوحات اللاحقة أسئلةً عن الهُوِيّات موجَّهةً إلى مجموعاتٍ ثقافية معيّنة، بالإضافة إلى تقييماتٍ نوعية. على المستوى الدولي، يمكن أن يؤدي تفويضُ مؤسسةٍ إحصائية دولية بقيادة العملية إلى إسباغ المزيد من الشفّافية والوضوح على هذه المهمةِ الضخمة والعاجلة - مثلاً، قام معهد اليونسكو للإحصاء حتى الآن بأعمالٍ كثيرة في قياس الثقافة. وتستطيع المؤسسةُ المنسِّقة أن تحضّ على جمْع المعلومات، كتضمينِ الاستبيانات الوطنية أسئلةً عن الهُوِيّة الثقافية، وأن تقوم بدور المخزن الرئيسي لهذه البيانات. أما في النواحي التي يطغى عليها الطابعُ النوعي في الاستبعاد الثقافي والسياسي، فيمكن تحقيقُ فوائدَ عظيمةٍ من تكليفِ مؤسسةٍ دولية بتولّي دورِ القيادة في المقاربات الشاملة للتعاطي مع هذه القضايا المعقدة على مستوى البلدان.

لا دليلَ للحرّية الثقافية

ثمّة مطالباتٌ لا بإنتاج بياناتٍ عن قضايا الثقافة فحسْب، بل بالمضيِّ إلى أبعدَ من ذلك وإعداد دليلٍ للحرية الثقافية. وثمة درسٌ مستقًى من دليل التنمية البشرية وغيره من الأدلّة المركَّبة، مفادُه أن مثلَ هذه الإجراءات يجب أن تتجذَّر في إطارِ تصوّرٍ فكري، وأن تكون ذاتَ صلة بالسياسة وقابلةً للقياس والمقارنة.

وكما يعترف هذا التقرير، فإن البياناتِ المتوفّرةَ عن الحرية الثقافية محدودةٌ جدا. أضِف إلى ذلك، أن التحدياتِ الفكريةَ والمنهجية ضخمةٌ جدا للإحاطة بقضايا مثل السياسات التمييزية والعُرف الاجتماعي ومدى الإهمال التاريخي التي تواجهها المجموعاتُ الثقافية.

والمشكلةُ هي أكثر من تجريبيةٍ أو وضْعية؛ إذ على النقيض من مجالاتٍ أخرى للتنمية البشرية، كالصحة والتعليم حيث تُجابِه بلدانٌ عديدة تحدّياتٍ مشتركة، فإن التحدّيات في معالجة الاستبعاد الثقافي أكثرُ تنوُّعاً بكثير. وإجراءُ مقارنةٍ بين اليابان المتجانسة والهند التعدُّدية، أو بين كيفية تعامُل أوروبا مع القضايا الناجمة عن الهجرة وطريقةِ استجابة أميركا اللاتينية لمطالب السكّان الأصليِّين بالأرض والحكم الذاتي، لن تكون قطُّ ممكنةً كلّياً.

المصدر: Goldstone 1998; Fukuda-Parr 2001; Kymlicka 2004; and Valdés 2002.

المَعْلم 2.1 مجموعةُ بيانات 'الأقليّات المعرَّضة للخطر' - قياسُ مقدارِ الاستبعاد الثقافيّ

لا يَجمع مشروعُ مجموعةِ بيانات **الأقليات المعرَّضة للخطر** التي أوجدها باحثون في مركز التنمية الدولية وتدبُّرِ النزاع، التابع لجامعة ماريلاند، بياناتٍ إلاّ عن مجموعاتٍ تعاني التمييزَ والمَضَرّة وتنظِّم نفسَها سياسياً على أساس هُوِيّتها الجماعية. ومن ضمن التمييز والمَضَرّة، استبعادٌ عبْر السياسات العامة والعُرفِ الاجتماعي؛ سواء كان ذلك استبعاداً راهناً أو من الآثار المتبقّية لأنماط التمييز التاريخية.

تتقصّى هذه البياناتُ وضْعَ مجموعةٍ ما بالمقارنة مع وضْع الأغلبية. وإذا لم تكن مجموعاتُ الأقليات في وضع أسوأ من الآخرين في البلاد، فإن حالتها لا تنعكس في البيانات. وفي حين أن ذلك قد يؤدي إلى إغفال كثيرين يُقيمون في بلدانٍ تَفرض قيوداً على الحرية الثقافية للجميع، فإن التركيز على التمييز هو في صميم هذا التقرير – أي الإلمام بالمعاملة المتباينة للمجموعات الثقافية في المجتمع وقمْع الهويات الثقافية.

ما هي الأقليةُ المعرَّضةُ للخطر؟

يتعامل المشروعُ مع «مجموعاتٍ طوائفية» يشترك أفرادُها في «هويّةٍ جماعيةٍ مميَّزة ومستمرّة» على أساس عواملَ مشتركة، مثل التاريخ والدِّين واللُّغة والعِرق وسواها. والهُوِيّةُ الجماعية ليست جامدةً أو ثابتةً أو ذاتَ ارتباط لا ينفصم بمَعْلَمٍ معيّنٍ من معالم المجموعة، بل هي تصوُّرٌ مشترك للمجموعة أو للمجتمع.

وفي حين يتقصّى المشروعُ متغيِّراتٍ كثيرةً لكلِّ مجموعة، فإن ما يهمّ هذا التقرير بشكلٍ خاصّ هو المتغيِّراتُ المتعلقة بالتمييز والمَضَرّة في المجالات الثقافية (كيفية العيْش) والسياسية والاجتماعية-الاقتصادية. والبياناتُ المستخدَمة لهذا التقرير راهنةٌ حتى نهاية عام 2000، ومستقاةٌ من أحدث مسْحٍ عالمي أجراه المشروعُ عام 2002.

- **تقييمُ التمييز والمَضَرّة الثقافيَّيْن (كيفية العيش).** تمَّ التقييمُ على أساس السياسات والأعراف التمييزية في بضعةِ مجالات: القيود على الدِّين (تؤثِّر على مجموعات تضمّ 359 مليون نسمة)؛ وعلى استخدام اللغة لأغراض التعليم (334 مليوناً)؛ وعلى الاحتفالات (305 ملايين) والمظهر الخارجي والحياة العائلية (144 مليوناً)، وعلى التنظيمات الثقافية. وقيّم المشروعُ هذه القيودَ في كلّ مجالٍ وأعطى علاماتٍ من صفْر (لا قيود) إلى ثلاثة (قيود شديدة على الأنشطة)؛ ثم جُمعت العلاماتُ لإعطاء فكرةٍ شاملة عن القيود الثقافية. واكتشف المشروعُ أن 129 مجموعةً تضمُّ نحو 518 مليون نسمة تتعرّض على الأقل لبعض هذه القيود (الرسم 1).
- **التمييزُ والمَضَرّةُ السياسيان.** أُعطِي هذان أيضاً علاماتٍ على مقياسٍ مدرّج من صفْر إلى أربعة: صفر، يعني انعدامَ التمييز؛ واحد، يشير إلى وضْعٍ تحاول فيه السياساتُ العامة جدّياً معالجةَ أنماطٍ تاريخية من التمييز؛ اثنان، يشير إلى وضْعٍ توجد فيه أنماطٌ من التمييز التاريخي مع غياب سياساتٍ عامة علاجية؛ ثلاثة، تعني وجودَ استبعادٍ على أساس العُرف الاجتماعيِّ السائد من دون سياساتٍ عامّةٍ علاجية؛ أربعة، تشير إلى حالاتٍ تُمارِس فيها السياساتُ العامة فعلياً التمييزَ ضد مجموعةٍ ما. كما أُجريت تقييماتٌ مفصّلة للتمييز في الحقوق السياسية الأساسية: حريةِ التعبير، وحرية الحركة، وحقوقٍ في الإجراءات القضائية، وحرية التنظيم، وحقّ الانتخاب، وحقِّ الالتحاق بالشّرطة والجيش وسِلْك الخدمة المدنية والمناصب العليا. بالنسبة إلى الحالة الأخيرة، لا يكفي عدمُ وجودِ أفرادٍ من الأقليات في هذه المجالات للتلويح بوجودِ تمييز؛ إذ لا بدّ من توفُّر إثباتٍ على وجود سياساتٍ أو أعرافٍ حكوميةٍ تمييزية. ويتبيّن من المشروع أن 191 مجموعةً تضمُّ حوالَي 832 مليون نسمة اعتُبِرت معرَّضةً للتمييز السياسي (الرسم 2).
- **التمييز والمَضَرّة الاقتصاديان.** قُيِّما كذلك على مقياس العلامات الأربع. فبالنسبة إلى 189 مجموعةً ونحو 750 مليون إنسان فيها معرضّين للتمييز الاقتصادي، تشير علامةُ صفْر إلى الحالة التي تسعى فيها السياساتُ العامة إلى إنقاص أوجُهِ المضَرّة؛ مثلاً، عبر العمل الإيجابي؛ فيما تعني علامةُ أربعة الحالةَ التي يمارَس فيها التمييزُ بفعّاليةٍ ضد المجموعة، سواء في السياسات أو الأعراف الاجتماعية السائدة.

من الممكن استخدامُ البيانات من مجموعة بيانات الأقليات المعرَّضة للخطر بُغيةَ كشْفِ الكثير عن الاستبعادات – من طريقة العيش، ومن المشاركة – التي يواجهها أبناءُ المجموعات المعرَّفةِ ثقافياً. ولا تُظهِر البياناتُ مدى اتّساع هذه الاستبعادات فقط، وإنما أيضاً نسبةَ التّواتُر في تداخُلها (أُنظُر الرسم 2).

تنبيهات

تتّسم مجموعةُ البيانات بأنها مجهودٌ رائد لقياس الظروف التي تعيشها مجموعاتُ الأقليات، والسياسات التي تؤثِّر فيها. والبياناتُ الهَدَفية تُلِمُّ بأوجهٍ للخصائص والتحديات المرتبطة بمجموعات الأقليات، غيرِ متوفرةٍ من خلال أساليبَ أخرى. وإبّان إعطاءِ المجموعات نقاطاً متعلّقةً بخصائصها المتنوّعة، يستشير مشروعُ بيانات الأقليات المعرَّضة للخطر مصادرَ متعدّدة – بما فيها الرواياتُ الصحفيّة للأحداث، وتقاريرُ المنظمات الدولية، وتقاريرُ حقوق الإنسان، والتقاريرُ الحكومية، وآراءُ الخبراء؛ كما يُبذَل كلُّ جهدٍ ممكن لضمان الاتّساق في الترميز عبْر جميع الحالات، وللتخفيف إلى الحدِّ الأدنى من مخاطر التحيُّز الإيديولوجي. وهناك معلوماتٌ إضافية متوفِّرةٌ في موقع المشروع على الإنترنت: www.cidcm.umd.edu/inscr/mar . أما البياناتُ المحدَّثةُ لتشمل سنة 2003، فسوف تتوفّر بحلول نهاية العام 2004.

يستخدم هذا التقريرُ مجموعةَ البيانات بحذَر؛ لإعطاءِ نظرةٍ عامّةٍ واسعة عن التحدّيات الهائلة التي يُشكِّلها التمييزُ الثقافي؛ وليس كمحاولةٍ لتصنيفِ بلدانٍ معيّنة أو تقييمها بناءً على سياساتها. وباستخدامِ مجموعة البيانات على هذا النحو، فإنها تصبح أداةً مفيدة وخطوةً كبيرة إلى الأمام في مجال القياس.

المصدر: Gurr 1993, 2000; MAR 2003; Kymlicka 2004.

الرسم 1 التمييز والمَضَرّة اللاحقان بالمجموعات المُعرَّفة ثقافياً قد يكونان ثقافيَّيْن وسياسيين واقتصاديين.

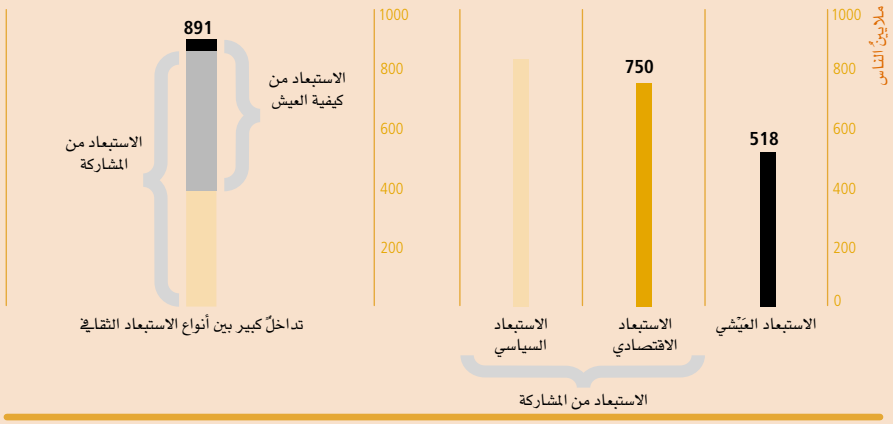

الرسم 2 للاستبعادَيْن السياسيِّ والاقتصاديّ مسبّباتٌ مختلفة

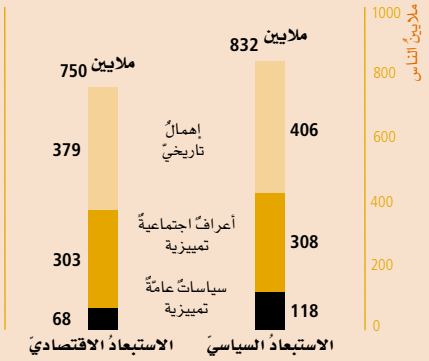

أواسط القرن التاسع عشر، قُتل بضعُ مئات من المسيحيين في كوريا بسبب معتقداتهم. ولم يُعترَف بالطوائف المسيحية غير الكاثوليكية في إيطاليا حتى عام 1984، وفي إسبانيا حتى عام 1992 [29].

يمكن للقيود الدِّينية أن تؤثّر على كل إنسان في بعض البلدان، في حين تُركِّز في بلدانٍ أخرى على أناسٍ ذوي معتقداتٍ معيَّنة. واكتشفت مجموعةُ بيانات الأقليات المعرّضة للخطر أن 359 مليون نسمة (من أصل 518 مليوناً ينتمون إلى مجموعاتٍ تتعرّض لِنمَطٍ من الاستبعاد الثقافي) محرومون أو يعانون التمييز ضدّهم، بالمقارنة مع آخرين في الدولة، لأنهم يمارسون معتقداتهم (المَعلم 2.1).

في أحيانٍ كثيرة، تمارَس رقابةٌ صارمة على النشاطات الدينية للمجموعات التي يجري التمييز ضدّها؛ مثلما تحظَّر النشاطاتُ والمنظمات الدينية لمسلمي أوزبكستان الذين يشكّلون 80٪ من السكّان، إلا إذا كانت المجموعةُ مسجَّلةً؛ الأمرُ الذي يتيح للدولة ممارسةَ التحكُّم الشّديد بالدِّين. وفي حالاتٍ أخرى، يكون التمييز ضد الدّين أكثر فعّاليةً [30]؛ حيث لم تَسمح تركمانستان بالنشاط الدِّيني رسمياً إلاّ لمذهبين دينيَّين: الإسلام السنّي والمسيحية الأرثوذكسية. ويتعرّض للاضطهاد الشديد أتباعُ المذاهب الأخرى كلّها، بمن فيهم شهودُ يَهْوه والعَنصَريّون والمَعمدانيون والمجيئيُّون والهاريكْريشناويُّون، كما يُرفَض تسجيلُ الطائفة الشِّيعية منذ ذلك الحين؛ ولكن في أوائل عام 2004، أزال رئيسُ الجمهوريّة رسمياً مستلزماتِ التسجيل [31]. وفي إيران، لا تحظى الطائفةُ البهائية - وهي أكبر أقلية دينية في البلاد، يبلغ عدد أفرادها 300 ألف - باعترافٍ في الدستور؛ الذي يعتبرهم أساساً بمثابة «نكِرة» [32].

هذه ثلاثةُ أمثلةٍ فحسْب. فالقضيةُ ليست فقط واسعةَ الانتشار وتعني مباشرةً الحُرِّيةَ الثقافيّة والتنميةَ البشرية، وإنما هي أيضاً قضيةٌ مثيرةٌ للنزاع والانفعال. ويحتلّ مطلبُ الحُرِّية الدِّينية في أحيانٍ كثيرة موقعاً مركزيا بين المطالب الكثيرة اللامحقَّقة، التي تنادي بها الحركاتُ السياسية الراهنة.

الاعترافُ باللُغة. كثيرً ما تكون اللغة عنصراً أساسيا لِهُوِيّة الفرد الثقافية. وقد يؤدي تقييدُ مقدرة الناس على استخدام لغتهم الأم - مع القدرة المحدودة على تكلّم اللغة السائدة أو اللغة القومية الرسمية - إلى إقصائهم عن التعليم والحياة السياسية والحصول على العدالة. وليست هناك وسيلةٌ لـ «تشجيع» الأفراد على الانصهار في ثقافةٍ مهيمِنة، أقوى من جعْل كلّ المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونةً بتخلّيهم عن لغتهم الأم. ولا يتم اختيارُ هذا الانصهار بحُرّية، إذا كان على المرء أن يختار بين لغته الأم ومستقبله. ففي بلجيكا القرن التاسع عشر، مثلاً، لم يكن أمام الفلمنكيين الطامحين إلى الترقّي أيُّ خيارٍ يُذكر سوى تعلُّم الفرنسية - اللغة الرسمية الوحيدة. ومع مرور الوقت، تخلّى كثيرون عن لغةِ أجدادهم كلّياً [33]. ولم تختفِ هذه الضغوط من بلدانٍ أخرى، إذ من المرجّح إلى حدٍّ بعيد أن تزدهر أوضاعُ سكّان غواتيمالا الأصليِّين لو تكلّموا الإسبانية.

من المؤشّرات على الانصهار الناجم عن هذه الضغوط، موتُ لغات العالم. فمِن بين اللغات التي وُجدت على مرِّ الزمن ويُقدَّر عددها بعشرة آلاف، لا تُحكى اليوم إلا نحو 6000 لغة [34]. ومن المتوقع، على أساس الاتجاه الحالي، أن ينخفض هذا العدد بنسبةٍ تتراوح بين 50٪ و 90٪ خلال السنوات المئة المقبلة [35].

تبلغ التحدِّياتُ ذروتَها، حيث يكون التنوُّع اللغوي في ذروته. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، توجد أكثرُ من 2500 لغة (رغم أن العديد من هذه اللغات تشترك في أوجهِ شبهٍ، كما يُوضِح الفصلُ الثالث)، لكن مقدرةَ أناسٍ كثيرين على استخدام لغتهم في التعليم والمعاملات مع الدولة محدودةٌ بشكلٍ خاص. وفي أكثر من 30 بلداً في المنطقة - بتَعدادٍ سكّاني يبلغ 518 مليون نسمة ويساوي 80٪ من مجموع سكّان المنطقة - تختلف اللغةُ الرسمية عن اللغة الأكثر شيوعاً بين الناس [36]. ومن بين الأطفال الذين يتلقَّون تعليماً ابتدائياً، تبلغ نسبة الذين يتعلّمون بِلُغتهم الأم 13٪ فقط (الرسم 2.4).

هل يُعيق الافتقار إلى التعليم باللغة الأم عمليةَ التنمية؟ تشير الأبحاث إلى أن الردَّ قد يكون بالإيجاب. ففي الولايات المتحدة، يحقِّق الأطفال الذين يتلقَّون تعليمهم بِلُغتهم الأم خلال السنوات الستِّ الأولى نتائجَ أفضلَ بكثيرٍ من أولئك الذين يُغمَسون فورا في اللغة الإنكليزية. وكلّ الأسباب تدفع إلى الاعتقاد بأنّ من شأن عملية التعليم أن تتّخذ مساراً مشابها في البلدان النامية (الفصل الثالث) [37].

إن تكن مقدرةُ الانسان على استخدام لغته الأم في الحياة العامة كما في الحياة الخاصة أمراً هاماً، فإن ذلك لا يجعل استخدامَ أكثرَ من لغةٍ في الحكومة والمحاكم والتعليم أمراً سهلاً أو عملياً. ويعالج الفصلُ الثالث تفصيلياً التكاليفَ والفوائد التي تواجهها البلدانُ في سياساتها اللُغَويّة.

أوجهٌ أخرى للاستبعاد من كيفيّة العَيْش. إن اللغة والدِّين كثيراً ما يكونان جزأين هامَّين من الهُوِيّة الثقافية للإنسان، لكن هناك طرقاً عديدة يمكن من خلالها احترامُ الثقافات المختلفة والاعترافُ بها. ويُستقى من مجموعة بيانات الأقليّات المعرّضة للخطر أن 60٪ من الناس الذين يعانون التمييزَ الثقافي يخضعون لقيودٍ في ممارسة احتفالاتهم. وتواجه نسبةٌ

ليست هناك وسيلةٌ لـ «تشجيع» الأفراد على الانصهار في ثقافةٍ مهيمِنة، أقوى من جعْل كلّ المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونةً بتخلّيهم عن لغتهم الأم

الرسم 2.4 **كثيرون يفتقرون إلى منافذ التعليم الابتدائي باللغة الأم.**

الإقليم أو المجموعة	عدد اللغات المحكيّة	عدد السكان ذوي فرصة التعلّم باللغة الأم عام 2000	عدد السكان الإجمالي (بالملايين)
أفريقيا جنوب الصحراء	2,632	13%	641
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	2,815	62%	1,918
جنوب آسيا	811	66%	1,480
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	625	74%	409
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع	1,299	87%	912
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1,086	91%	530

المصدر: SIL international 2004b.

إضافية تبلغ 25٪ من هؤلاء؛ بمن فيهم شعوبٌ أصليةٌ كثيرة في أميركا اللاتينية والرُّوما في أجزاءٍ من شرق أوروبا؛ قيوداً في ما يتعلق بالثياب التي يرتدونها والهيئة التي يمكنهم الظهورُ بها علناً [38].

من الأهمية بمكانٍ أيضا، أسلوبُ الدولة في الاعتراف بتاريخ المجموعات الثقافية المختلفة ضمن حدودها، واحترامُ هذا التاريخ. وليس من السهل جمْعُ بياناتٍ عن هذا الموضوع، وبخاصّةٍ على مستوى الإقليم أو المدينة. وأحدُ سبُلِ تقييم مدى الاعتراف بفئاتٍ متباينة والقبول بها، هو كيفية احتفاء الأعياد الوطنية باللحظات البارزة في التاريخ أوالدِّين العائدَيْن إلى المجموعات الثقافية في الدولة، أو أسلوبُ تسميةِ الشوارع.

في الولايات المتحدة، لا توجد صفةٌ دينية لمعظم الأعياد الوطنية؛ وفي الهند، يعطِّل موظفو الحكومة المركزية في 17 عيداً بينها 14 تحتفل بتنوُّعِ أديان البلاد (الرسم 2.5). أما في فرنسا، فمن أصل 11 عيداً وطنياً ثمّة ستةٌ ذاتُ جذورٍ دينية؛ كلّها مسيحية، وخمسةٌ غيرُ دينية؛ رغم أن هناك مسلماً واحداً تقريباً بين كلِّ 13 مواطناً فرنسياً.

الاستبعادُ السياسيُّ والاقتصاديُّ والاجتماعيّ على أساس الهُوِيّة الثقافية

ليست مجابهةُ القيود على التعبير عن هوِيّة إنسانٍ ما (الاستبعاد من طريقة العَيْش) إلا تحدياً واحداً للحرية الثقافية. وتتعرّض مجموعاتٌ كثيرة للتمييز أو المَضَرّة في مجالاتٍ أخرى من التنمية البشرية بسبب هوِيّاتها الثقافية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 750 مليون نسمة ينتمون إلى مجموعاتٍ محرومةٍ أو تتعرّض للتمييز في الحياة الاقتصادية أو السياسية (أُنظُر المَعْلَم 2.1).

المشاركة السياسية: إن حدود المشاركة السياسية جليّةٌ في الدكتاتوريات أو دول الحزب الواحد، لكن مظاهرَ الإجحاف في المشاركة السياسية قد تكون واسعةَ الانتشار حتى في الديموقراطيات الراسخة. ومن الممكن التلاعُبُ بالعمليات السياسية أو تقييدُها بطُرقٍ كثيرة لوضع عقباتٍ أمام جماعاتٍ عِرْقيّة ولُغَويّة ودينيةٍ معينة. وتقدِّر مجموعةُ بيانات الأقليّات المعرّضة للخطر أنّ أكثر من 300 مليون شخص ينتمون إلى مجموعاتٍ تخضع لقيودٍ تحُول دون وصولها إلى مناصبَ أعلى، بالمقارنة مع آخرين في الدولة، بسببِ هُوِيّاتها؛ وأنّ ما يقارب 300 مليون شخصٍ ينتمون إلى مجموعاتٍ تواجه قيوداً في الحصول على وظائفَ حكومية؛ وأنّ نحو 250 مليون نسمة ينتمون إلى مجموعاتٍ لا تحظى بحقوقٍ متساوية لتنظيم أنفسِها، كما أنّ قرابةَ 280 مليوناً ينتمون إلى مجموعاتٍ لا تتمتع بالمساواة في حُرِّية التعبير، وأنّ 83 مليوناً ينتمون إلى مجموعاتٍ محرومةٍ من حقوقِ انتخابٍ متساوية [39].

والحرمان من الجنسية هو أحدُ أكثر السُّبُل المباشرة لاستبعاد جماعةٍ من الناس عن العملية السياسية. ففي تايلاند، كان أفرادُ الأقليّة المعروفة باسْم «قبيلة الجبل»، البالغِ عددُهم أكثرَ من 300 ألف نسمة، لا يزالون محرومين من الجنسية والحقوق والامتيازات الممنوحة للمواطنين المتمتّعين بجميع الخصائص المميِّزة للجنسية؛ كما حَرمت ميانمار من الجنسية أكثرَ من 250 ألف شخص من مسلمي روهينغيا، كانوا قد فرّوا من البلاد في وقتٍ سابق بسبب الاضطهاد. ورغم وجود جماعةِ ضغطٍ برلمانيةٍ متنامية، تواصل الكويت رفْضَ منْح الجنسية إلى أكثر من 100 ألف شخص من «البِدُون» الذين يعيش كثيرٌ منهم في البلاد منذ أجيال [40].

يُعتبر ضمانُ المساواة في جميع مراحل العملية السياسية شرطاً حيوياً لمنع التمييز ضد مجموعاتٍ معرّفةٍ ثقافياً، لكن تقييمَ ذلك أمرٌ صعب. ويمكن للنظر في النتائج الأسهل تحديداً وقياساً، أن يوضح الصورةَ على نحوٍ أفضل. فمن بين البلدان ذاتِ الدَّخل المرتفع في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي التي توفِّر بياناتٍ إحصائية، تَبرز هولندا وحدها في كونِ نسبةِ تمثيل الأقليّات العِرْقيّة في البرلمان مماثِلةً لنسبتها بين السكّان. وتأتي الولاياتُ المتحدة في المرتبة الثانية، وبلجيكا في المرتبة الثالثة (الجدول 2.1).

إلا أن المشكلةَ أعمُّ من ذلك بالطبع. ففي البرازيل لا يوجد إلا وزيران من أصل أفريقي بين 33 عضواً في مجلس الوزراء؛ رغم أن البرازيليين الأفريقيّين يُشكِّلون نصفَ عدد السكّان تقريباً [41]. وفي كينيا، تناقصت نسبة الوزراء من قبيلة كيكُويو من 31٪ في عام 1979 إلى 3٪ في عام 1998، مع أن نسبةَ الكيكويو بين السكّان، البالغةَ حوالي 20٪، ظلت على حالها؛ لكنّ الوضعَ تغيّر مرّةً أخرى في

الرسم 2.2 **الأعياد الوطنية سبُلٌ هامّة للاعتراف بالهويات الثقافية - أو تجاهُلها**

الأديان المثّلة في الأعياد الوطنية 2003

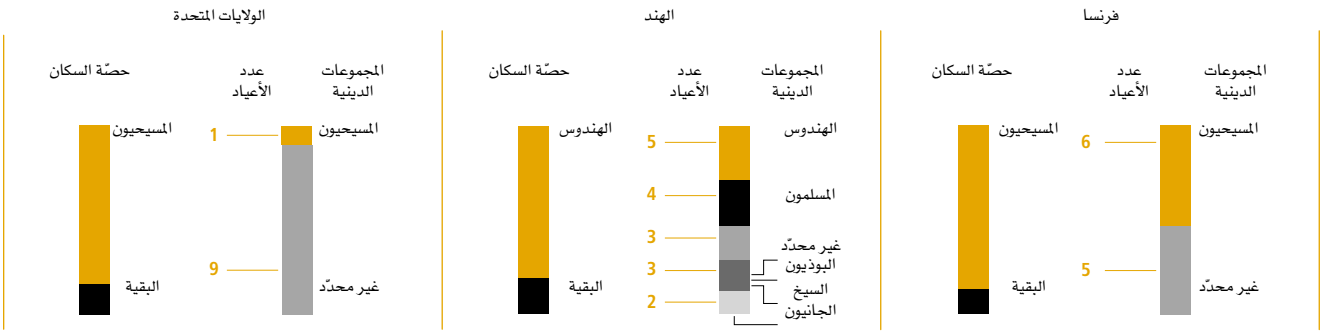

المصدر: الأعياد الوطنية France 2004؛ الهند، وزارة الموظفين 2004، مكتب إدارة الموظّفين 2003، المجموعات الدينية في الهند، الهند، مكتب أمين السجل 2004؛ فرنسا والولايات المتحدة، CIA 2003.

انتخابات عام 2003. في جُزر فيجي، احتلّ الفيجيون الأصليون 19 منصباً وزارياً من أصل 21 في مجلس الوزراء، عام 2001، رغم أن نِسَبَهم بين السكّان لا تتجاوز النصف [43]. وفي ترينيداد وتوباغو، كان المواطنون من أصلٍ هنديّ (وبخاصّةٍ أبناءُ الطائفة الهندوسية) مستبعَدين أساساً عن المناصب الوزارية بين عامي 1961 و 1986 (وقد تحسّن الوضعُ منذ ذلك الحين) [44].

تقدِّر مجموعةُ بيانات **الأقليّات المعرّضة للخطر** أنّ ما يزيد على 800 مليون نسمة ينتمون إلى أكثرَ من 200 مجموعةٍ معرَّفةٍ ثقافياً، تواجِه العُسْرَ أو التمييزَ السياسي على أساسِ الهُوِيّات العِرْقيّة أو اللُغَويّة أو الدِّينية [45]؛ وأن حوالَي 130 مليوناً من هؤلاء يُواجِهون سياساتٍ عامّة تمييزيةً مباشِرة؛ أما الآخرون فيُمارَس التمييزُ ضدهم بسبب التقاليد الاجتماعية في البلاد، أو المخلّفات الباقية من التمييز التاريخي (أُنظُر المَعْلَم 2.1).

لقد أصبحت معالجةُ هذه المشكلة ضرورةً حيوية. فالسياسة قوة، وغالباً ما تكون مظاهرُ عدم المساواة في المشاركة السياسية من صميم الدعاوى العالقة دون تسويةٍ للمجموعات الثقافية؛ وهو ما يناقشه الجزءُ المتبقّي من هذا التقرير.

الصحة والتعليم والدخل. نادراً ما تكون مستوياتُ التنمية البشرية – أو تقدُّماتُها – موزَّعةً بصورةٍ عادلة في بلدٍ ما؛ وفي أحيانٍ كثيرة، تُهمَل مجموعاتٌ دينيةٌ وعِرْقيّة ولُغَويّة معيّنة (الإطار 2.4). ولِجيوب الفقر هذه أهميّتُها بحدِّ ذاتها، غير أن مظاهر عدم المساواة على أسسٍ ثقافية يمكن أن تكون مصدراً رئيسياً للتوتر في المجتمع.

ثمة دولٌ قليلة تجمع معلوماتٍ عن توقُّعات الأعمار ووفيات الأطفال ومعرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس على أساس الانتساب إلى مجموعاتٍ عِرْقيّة ولُغَويّة ودينية، رغم أن الإحصاءات السكّانيةَ قد تكون وسيلةً فعّالة لجمْع مثل هذه المعلومات.

الجدول 2.1

التمثيلُ السياسي للأقليّات العِرْقيّة في برلماناتٍ مختارة لبلدانٍ في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

البلد (سنة آخر انتخاب مع بيانات)	الأقليّات العِرْقيّة الظاهرة للعيان (أ)			
	مجموع العدد في مجلس النواب/العموم	النسبة في مجلس النواب/العموم %	النسبة بين السكّان %	مقارنة النسبة في مجلس النواب/العموم بالنسبة بين السكّان
هولندا (2003)	150/13	8.7	9.0	1.0
الولايات المتحدة (2002)	440/69	15.7	28.1	0.6
بلجيكا(1999)	150/6	4.0	10.0	0.4
كندا (2000)	301/12	4.3	13.4	0.3
المملكة المتحدة (2001)	659/12	1.8	8.7	0.2
نيوزيلندا (1999)	120/2	1.7	10.9	0.2
الدانمارك (2001)	179/2	1.1	5.8	0.2
أستراليا (2001)	150/1	0.7	6.0	0.1
ألمانيا (2002)	603/5	0.8	8.5	0.1
فرنسا (2002)	577/0	0.0	8.0	0.0
سويسرا (1999)	200/0	0.0	6.0	0.0

a. تُشير إلى الأقليّات العِرْقيّة الظاهرةِ للعيان، بناءً على التقارير الإحصائية أو التقارير الأكاديمية؛ في حين أنّ المهاجرين المغمورين (من أصولٍ أوروبية) ليسوا مشمولين. ومن المرجح أن تكون نسبة الأقليّات العِرْقيّة المؤهّلة أدنى من الأرقام المذكورة، لأن التقاريرَ تشمل المواطنين وغيرَ المواطنين؛ عِلماً بأن مجموعات الأقليّات العِرْقيّة تكون عادة صغيرةَ السن في المعدّل على نحوٍ غير متناسب (بالمقارنة مع أغلبية السكّان). ولا تشمل السكّانَ الأصليّين أو أفرادَ مجموعات الأقليّات اللُغَويّة أو القومية المهيمِنة.

المصدر : Bird 2003

وتظهر البيانات المتوفِّرة أنماطاً متّسقة من عدم المساواة، حيث تُفيد مجموعةُ بيانات **الأقليّات المعرّضة للخطر** بأن حوالَي 750 مليون نسمة في العالم ينتمون إلى مجموعاتٍ تتعرّض للتمييز أو التأذّي الاقتصادي الاجتماعي بسبب هُوِيّاتها الثقافية؛ كما أنّ مجموعاتٍ كثيرةً تعاني كِلا النّوعين من التّمييز (أُنظُر المَعْلَم 2.1). ويتأتّى ذلك بالنسبة إلى نحو 60 مليوناً من هؤلاء نتيجةَ سياساتِ تمييزٍ حكوميةٍ مباشرة، لكنّ الأسبابَ الأعمَّ هي الممارساتُ التمييزيةُ الاجتماعية أو الإهمالُ الذي يُترك دون علاج.

في هذه المعمورة، ثمّة أناسٌ ذوو هوِيّات ثقافيةٍ مختلفة يعيشون بعضُهم مع بعض، ولكنّ غالباً في عوالمَ مختلفة. فما زال المواطنون السود في جنوب أفريقيا

يكسبون نحو خُمُس دخل البيض [46]، كما يعتقد الرُّوما في تشيكيا وهنغاريا وسلوفاكيا أن انتماءهم العِرْقي هو السببُ الرئيسي لعدم استطاعتهم العثورَ على وظيفة [47]. وفي ساوباولو بالبرازيل، يتقاضى الرجال والنساءُ السود نصف الرواتب التي يتقاضاها البيض [48]. وفي غواتيمالا، هناك تداخلاتٌ واضحة بين مجموعات السكّان الأصليِّين والاستبعاد الاجتماعي (الخريطة 2.1).

توجد هذه الأنماطُ ذاتُها في قطاعَيّ الصحة والتعليم، حيث الأعمارُ المتوقَّعة للسكّان الأصليِّين أدنى دائماً من أعمار غير الأصليِّين (أُنظُر الرسم 2.2). ففي النيبال، يقِلُّ العمرُ المتوقَّع للسكّان من «الدّاليت» بنحوِ 20 عاماً عن المعدّل العامّ في البلاد [49]. وفي جمهورية صربيا والجبل الأسود، لا يلتحق 30٪ من أطفال الرُّوما قطُّ بالمدرسة الابتدائية، كما أن خُمُس الملتحقين سوف يتسرّبون [50]. وفي جنوب أفريقيا، لم يحظَ ربع السكّان تقريباً بأيِّ تعليم في المدرسة على الإطلاق [51].

تعزيزُ الحُرِّية الثقافية يتطلّب الاعترافَ بالاختلافات في الهُوِيّة

يتطلب الاستبعاد من كيفيّة العَيْش، والاستبعادُ من المشاركة، حلولاً سياسيةً مختلفة. فالمبادراتُ السياسيةُ التقليدية وحدها لا تستطيع معالجةَ الاستبعاد من المشارَكة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن إزالة الحواجز من أمام المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لن تُلغي قضايا الاستبعاد من كيفيّة العَيْش. وثمة حاجةٌ إلى مناهجَ جديدةٍ تدمج سياساتِ التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية (الجدول 2.2).

الاستبعاداتُ الثقافية تستلزم منهجَ سياساتٍ خاصّةٍ بها

ليس هناك برهانٌ على أن من شأن إزالة مظاهر اللامساواة الاقتصادية والسياسية أن تمحو التفاوُتاتِ الثقافية، إذ ثمة مجموعاتٌ منعَمةٌ اقتصادياً لكنها مهمَّشة ثقافياً (وسياسياً) مثل الصينيين في جنوب شرق آسيا [52]. ويتمتع أفرادُ أقلّياتٍ قومية مثل الكاتالونيّين في إسبانيا والكيبيكيّين في كندا بمستوى الحياة ذاته الذي تحظى به الأغلبية؛ وفي بعض الأحيان، بدخلٍ أعلى من المعدل؛ كما يبقى حقُّ مشاركتهم في العملية السياسية مصوناً تماما. غير أنهم عانَوْا وما زالوا يعانون الاستبعادَ من طريقة العَيْش، لأن الحكومةَ المركزية همَّشت لغتَهم وتقاليدَهم [53].

هكذا، يتبيّن أن الاستبعاد من كيفيّة العَيْش، والاستبعاد السياسي أو الاقتصادي، مختلفان؛ رغم أنهما عادةً متوافقان (أُنظُر الفصل الأول). فالاستبعاد من طريقة العَيْش يستلزم دراساتٍ تحليليةً وعلاجاتٍ خاصةً به، إذ في أحيانٍ كثيرة جداً انشغل تخطيطُ السياسات الثقافية بترقية الفنون وحماية التراث الثقافي أكثر من انشغاله بتعزيز الحرية الثقافية. وحتى

الإطار 2.4

دليلُ التنمية البشرية: الإلمامُ بأوجُه الإجحاف عبْر الجماعات

أصبح دليلُ التنمية البشرية أداةً قيِّمة جداً للتعبير عن التنمية البشرية، وعن الأداء الإنمائي لبلدٍ ما، في رقمٍ واحد تقريباً.

من أكثرِ استخدامات الدليل فعاليةً، المقارنةُ بين أداء بلدانٍ متجاورةٍ أو متشابهة؛ الأمرُ الذي يخلق شعوراً صحيّاً بالمنافسة. وفي حين يستحيل وضعُ دليلٍ مشابِهٍ للحرية الثقافية (أُنظُر الإطار 2.2) أو إدراجُ الحرية الثقافية ضمن دليل التنمية البشرية، فإن عدم تكتيلِ دليل التنمية البشرية على أساس المجموعات العِرْقيّة أو اللُّغَويّة أو الدينية يمكن أن يُلقي الضوءَ على الاستبعاد في الصحة والتعليم والدَّخل؛ غير أن ذلك نادرُ الحدوث.

في الحالات النادرة التي يُحسَب فيها دليلُ التنمية البشرية على أساس المجموعات الثقافية، تَظهر في الغالب صورةٌ تكشف الكثير. مثلاً، يأتي دليلُ التنمية البشرية لِغَجر الرُّوما في رومانيا أدنى كثيراً من المعدّل لرومانيا ككُلّ (أُنظُر الرسمَ التوضيحي). وتحتلّ رومانيا المرتبة 72 في دليل التنمية البشرية، غير أن سكّانها من الرُّوما يأتون في المرتبة 128.

كانت ناميبيا الدولةَ الوحيدة التي حسَبت دليلاً للتنمية البشرية على أسسِ المجموعة اللُّغَويّة؛ وهنا، مرةً أخرى، يتبيّن أن الفوارقَ مذهلة. ففي استطاعة السكّان الناطقين بالألمانية أن يأتوا بسهولةٍ في مرتبةٍ أفضلَ من النرويج التي تحتلّ رأسَ القائمة، يليهم عن قرب الناطقون بالإنكليزية الأفريقانية. أما الناطقون بلغةِ «سان» المحلية، فهُم في مرتبةٍ أدنى بـ 174 درجة. ويأتي بين هؤلاء وأولئك الناطقون بلُغاتِ تسوانا وأوتجيهريرو وأوشيومبو وروكافانغو وكابريفي- لوزي وناما-دامارا.

تُظهر هذه الأمثلةُ أنواعَ التحديات الكبرى الماثلة أمامنا، وتسليطُ الضوء عليها هو الخطوة الأولى نحو التصدي لها؛ إذ كثيراً ما تتردّد الحكومات في جمْع مثل هذه المعلومات ونشرها. وحيث تتوفر البياناتُ هذه، يجب اعتبارُها خطوةً هامة أولى وليس كشفاً إدانياً.

المصدر: Sen 2004b, UNDP 2000b

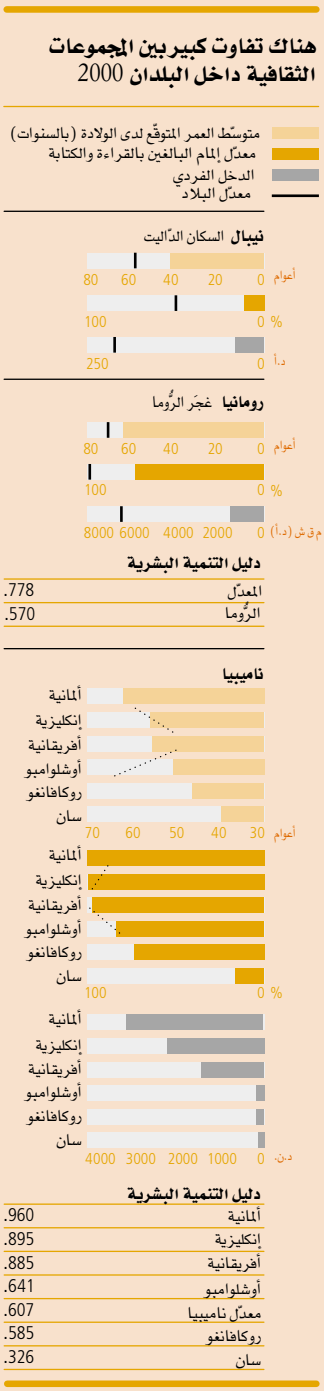

في يومنا هذا، تركّز المناقشاتُ الهامة حول السياسات الثقافية أنظارَها إلى حدٍّ بعيد على حماية التراث الثقافي. لكن على الرغم من أن هذه القضايا تحظى بالأهمية، فإن السؤال الجوهري عن تعزيز الحرية الثقافية قد نُسي بمعظمه (الإطار 2.5) [54]. ولتعزيز الحرية الثقافية، يتعين أن تقدِّم سياساتُ الاندماج الثقافي اعترافاً علنياً بالهُوِيّات الثقافية المقموعة، وأن تُفسِح لها المجال وتمدَّها بالدعم. وعندما يتحقق ذلك، تستطيع المجموعاتُ الثقافية المحرومة أن ترى هويّاتها ممثَّلةً في رموز الدولة ومؤسّساتها؛ الأمر الذي يزيل الكثيرَ من مصادر استيائها.

إدماجُ التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية

تُبنى مقارباتٌ تقليديّةٌ عديدة لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس الانصهار، حيث يُتوقَّع من المجموعات أن تتبنّى لغةَ الثقافة المهيمِنة على حساب لغتها الأصلية؛ كما تُضطر أحياناً إلى التنكُّر لتقاليدها الدِّينية وسواها كي تنجح. صحيحٌ أنه لا بأس في التماهي مع ثقافةٍ مهيمنة، ولكن يجب عدمُ إرغام الناس على الاختيار القاطع بين هويّاتهم والتقدم الاقتصادي أو السياسي. فمن مقتضيات الحرية الثقافية والتنمية البشرية أن يكون الأفراد أحراراً في الحفاظ على هويّاتهم، بقدْر ما هم أحرارٌ في تغييرها. ومن أجل ذلك، ينبغي إدماج سياسات التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية (الجدول 2.2).

مثلاً، في حين أن الديموقراطية هي شكلُ الحكم الوحيد المتجانس مع جميع الحريات (بما فيها الحرياتُ الثقافية)، فإنّ حكْمَ الأغلبيّة لا يَحمي دائماً المُطالَباتِ بالاعتراف والاحترام الثقافيَّين. وكما يحاول الفصلُ الثالث إثباتَه، فإن الفدرالية اللاّمتماثِلة (حقوق مختلفة – كحقوق اللغة – لأقاليمَ مختلفةٍ، على أساس الاحتياجات الثقافية)، والمشاركةَ في السلطة عبْر التّناسُبيّة والترتيبات الانتخابية التمثيليّة، هما خياران يجب التفكير فيهما عندما تقصِّر ديموقراطيةُ الأغلبية عن مبتغاها. كذلك، لا يمكن معالجة الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي فقط؛ من خلال سياسات النموّ لصالح الفقراء وإعادة التوزيع. قد تكون البرامجُ الخاصة مناسِبةً، بل حتى ضرورية، للتغلب على التمييز والتعويض عن الظُّلامات السابقة؛

خريطة 2.1 **غواتيمالا تُبدي تداخُلاً قوياً بين المجتمعات اللُغوية والاستبعادات الاجتماعية**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004

الجدول 2.2

إدماجُ سياساتِ التعدُّدية الثقافيّة في استراتيجياتِ التنمية البشريّة

أعمدةٌ ثلاثة لاستراتيجية التنمية البشرية	ضروريةٌ للحرية الثقافية	لكنها غيرُ كافية للحرية الثقافية	سياساتٌ إضافية للتعدُّدية الثقافية	تناقضاتٌ بين أهداف التعدُّدية الثقافية والأعمدة الثلاثة
الديموقراطية	الديموقراطية هي شكل الحكم الوحيد المتجانس مع جميع الحريات الإنسانية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرياتُ والحقوق الثقافية.	الديموقراطية لا تفعل الكثير لضمان مصالح الأقليات. لقد أهمَلت ديموقراطياتٌ عريقةُ التطور مطالباتِ الاعتراف الثقافي من مجموعات عرْقيّة ولُغَويّة ودينية، بمن فيها مجموعاتُ السكّان الأصليّين والمهاجرون. كذلك تسمح الديموقراطية بنشوء جماعات متطرّفة عنيفة.	إدماج الاتّساع لهُوِيّات الأقليات وتبنّي سياسات التعدُّدية الثقافية. التفكير في الفدرالية المتكيّفة، والمشاركةُ في السلطة التنفيذية. الاعتراف بتعدّد الهُوِيّات ، وتعدُّد الجنسيات.	المطالبات بالاعتراف الثقافي تقدِّمها أحياناً كثيرة مجموعاتٌ غيرُ ديموقراطية، وقد تكون التطلّباتُ مناقضةً لبناء الديموقراطية. تجميدُ الممارسات التقليدية ذاتِ الطابع القمْعي باسْم «الأصالة»، الممكن ألاّ تحظى بتأييدِ كثيرين من أعضاء المجموعة المعنيّة.
النموُّ لصالح الفقراء	النمو لصالح الفقراء ضروريٌّ للتعويض عن الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي (الاستبعاد من المشاركة) للمجموعات الثقافية	النموّ لصالح الفقراء غيرُ كافٍ للتغلب على التمييز، والتعويض عن ظُلامات الماضي.	تطوير برامج دعم خاصة للفئات المستبعَدة. إطلاق برامج العمل الإيجابي.	العملُ الإيجابي مناقضٌ لمبادئ المساواة. هل البرامج الخاصة بديل للعمل الإيجابي؟
التوسُّع العادل للفُرَص	التوسُّع العادل للفرص الاقتصادية ضروريٌّ للتعويض عن الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي للمجموعات الثقافية	التوسُّع العادل للفرص الاقتصادية غيرُ كافٍ للتغلّب على التمييز ورفْع الظُّلامات السابقة. كذلك لا يستجيب للطلب على فُرَص مُغايِرَة مثل أنواع أخرى من التّعليم.	تطوير برامج داعمة إضافية لتوفير الوظائف والتدريب والقروض. إطلاق برامج العمل الإيجابي. تطوير برامج دعم خاصة للفئات المستبعدة. إطلاق برامج العمل الإيجابي. عرْض خدماتٍ منفصلة ذات تمويل حكومي، مثل المدارس.	العمل الإيجابي مناقضٌ لمبادئ المساواة. هل البرامج الخاصة بديل عن العمل الإيجابي؟ قد ينطوي على «إدماجٍ غير منصف» واستبعادٍ عن خياراتٍ وفُرَص مؤاتية عديدة لجميع المواطنين الآخرين.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الإطار 2.5

السياساتُ الثقافيّة - حمايةُ التُّراثِ الثقافيّ وتعزيزُ الحُرِّية الثقافيّة

في العام 1969، أدخلَت منظّمةُ التربية والعِلم والثقافة (اليونسكو) فكرةَ «السياسات الثقافيّة»؛ داعيةً الحكوماتِ إلى الاعترافِ صراحةً بالسُّلُوكات الثقافيّة كغايةٍ هامّة للسياساتِ العامّة. وقد أبدى المجتمعُ الدّوليّ اهتمامَه بهذه الدّعوةِ تدريجاً: فالمؤتمرُ العالميّ بشأن السياسات الثقافيّة الذي انْعقد في المكسيك عام 1982، وإعلانُ الأمم المتحدة فترةَ 1988 إلى 1997 بأنها عقْدُ الثقافة والتنمية، ومؤتمرُ استُكهولم البَيْحُكوميّ حول السياسات الثقافيّة للتنمية عام 1998، والعددُ المتزايد من الدُّوَل التي تُنشىء وزاراتٍ للثقافة، كلُّها أدلّةٌ على الإدراك بأنّ الثقافةَ تنميةٌ، والتنميةَ ثقافةٌ.

في البدء، كانت فكرةُ رسْمِ السياسات الثقافيّة مهتمّةً بتعزيز الفنون وحمايةِ التُّراث الثقافيّ. غير أنها الآن تتزايد ارتباطاً بالحُرِّية الثقافيّة؛ كما اقترحت اللجنةُ العالميّة للثقافة والتنمية في تقريرها الصّادرِ عام 1995 وعنوانُه، تنوُّعُنا المُبدِع. فالحُرِّيةُ الثقافيّة يتعذّر فصلُها عن احترام التنوُّع الثقافيّ والاعترافِ به؛ وعن صوْن التّراث الثقافيّ، الماديِّ واللاّملموس معاً.

وينبغي لِدَوْرةِ السياسات الثقافيّة أن تنتهيَ من حيثُ بدأت قبْل رُبْعِ قرْنٍ مضى؛ مع النّاس، ومع حُرِّيتهم واكتفائهم الثقافيَّيْن اللذينِ هما الغايةُ المِحْوريّة لِرسْمِ السياساتِ الثقافيّة.

المصدر: Arizpe 2004.

كما يمكن للتعليم بِلُغتين أن يعطي المجموعاتِ غيرَ المنتمية إلى اللغة المهيمنة فُرَصاً متكافئة. وفي الجوهر، تستلزم سياساتُ التعدُّدية الثقافية أن تنظر إلى المساواة بأساليبَ جديدة. فحيث توجد لمجموعاتٍ ما احتياجاتٌ ثقافيةٌ محدّدة أو تعاني من المَضَرّة نتيجةً لظُلاماتٍ سابقة، لن تُنتِج مقارباتُ سياسات المساواة فرَصاً متطابقة؛ إذ تقضي الضرورةُ هنا بمقارباتٍ متمايزة في السياسات وَفق الحاجة.

خرافاتٌ ثلاث تحيط بالحُرِّية الثقافية والتنمية

قليلةٌ هي البلدانُ التي جرّبت سياساتٍ رسميةً للتعدُّدية الثقافية، بل إن معظم البلدان قاومَتْها؛ كما ناقش علماءُ السياسة والفلاسفة ما إذا كانت التعدُّدية الثقافية تتماشى مع الديموقراطية وحقوق الإنسان. ويكمن السبب جزئياً في واقعيّات سياسات الأغلبية، لأن من السهل تجاهُلَ المجموعات المستضعَفة. وتساور صانعي السياسة مشاعرُ قلقٍ جِدّية حيال أثرِ مثل هذه السياسات على البلاد ككلّ؛ وتظل هناك تصوراتٌ تقول إن ضمان الحرية الثقافية هو ضرْبٌ من الكماليات. فمن الجميل الحصول عليها، لكنها مكلفةٌ أكثر مما يَلزم.

يستند الكثير من هذه التصورات إلى مفاهيمَ خاطئةٍ عن الدور الذي تؤديه الحرية الثقافية، والتعدُّديةُ الثقافية وحتى الثقافاتُ نفسها، في تطورِ مجتمعٍ ما. في ما يلي، سنفحص بالتفصيل ثلاثةً من هذه الخُرافات:

- من المرجَّح أن تحقّق بعضُ الثقافات تقدُّماً في التنمية أكثر من سواها.
- من المحتَّم أن يؤدي التنوُّع الثقافي إلى نزاعاتٍ بشأن القيَم.
- التنوُّع الثقافي يُعيق التنمية.

الخرافةُ الأولى: من المرجَّح أن تُحقّق بعض الثقافات تقدماً في التنمية أكثر من سواها

ليست هناك علاقة واضحة بين الثقافة والتنمية[55]. والفكرة القائلة إن ثقافةَ مجموعةٍ ما هامةٌ بالنسبة إلى نموِّها تحظى بجاذبيةٍ إيحائية تسمح بتحويل القَوالب الثقافية النَّمَطية إلى تفسيراتٍ لوضع العالم. وهذه الفكرة ليست جديدة، بل ترجع على الأقل إلى رأي دو توكفيل في الديموقراطية الأميركية إبّان أوائل القرن التاسع عشر وتمجيد «ماكس» فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانية. بيدَ أن موجةً جديدة من الجبْريّة الثقافية آخذةٌ في الظهور – تنسب إخفاقاتِ النموّ ونشْر الديموقراطية إلى عيوبٍ كامنة في الخصائص الثقافية.

هذه أفكارٌ خطِرة، يُمكن أن تؤدي إلى استنتاجات متطرفة في السياسات. فإذا ساد اعتقادٌ بأن بعض الثقافات في مجتمعٍ ما ليست مؤهلةً للنموّ الاقتصادي والديموقراطية، لا تبقى إلا خطوةٌ صغيرة للمحاجّة بأن هذه الثقافات يجب أن تُقمَع أو أن تُصَهر؛ أو للّجوء إلى التعميم المبالغَ فيه والقائل إنه إذا كان من الممكن تحميل الثقافة مسؤوليةَ فشل أفريقيا في تحقيق التقدم، فلماذا الانشغال بالمخططات السياسية والسياسات الاقتصادية أو بالمعونات الخارجية؟

كثيرًا ما يعمَد مناصرو الجبْريّة الثقافية إلى تصنيف أجزاءٍ كثيرة من العالم كمجرَّدِ «أفريقية» أو «إسلامية»[56]. غير أن الثقافة ليست توصيفاً متجانساً، إذ هناك تنوعّاتٌ هائلة في اللغة والدِّين والأدب والفن وأساليب العيش ضمن «المجموعة» الثقافية نفسِها[57]. علاوةً على ذلك، فإن الثقافة ليست المحورَ الوحيد الذي تتحدّد حوله حيَواتُنا وهويّاتنا؛ لأن هناك أيضاً أهميةً كبرى للطبقة والجنس والمهنة والسياسة. ومن دون القدرة على تحديد هذه الخصائص الثقافية، الواضحة والعامة، ستظل أيُّ نظريةٍ ذاتِ معنى عن الجبْريّة الثقافية تتخبَّط في محاولة الانطلاق على نحوٍ موفَّق[58].

من الممكن أن تكون هناك استمراريةٌ كبيرة في الثقافة، ولكنْ حتى الثقافات ذاتُ التقاليد الضاربة في القِدَم قد تشهد تغيُّراتٍ سريعة على مدى جيلٍ أو جيلين[59]. مثلاً، من الصعب نسبةُ تطوُّرِ اليابان إلى «الثقافة اليابانية» عندما أدت التفاعلاتُ مع الغرب المتحوِّل إلى التصنيع في أواسط القرن التاسع عشر إلى إعادة الـ«مايجي»/الإمبراطور والحكم التنويري، والتصميم على تغيير نظام التعليم في اليابان. وحتى النواحي

الثقافية التي تبدو متجذِّرةً يمكن تغييرها؛ حيث حقّقت، بنغلادش مثلاً، تقدُّماً عظيماً نحو تخفيف ممارسات عدم المساواة بين الجنسين. ولأن الثقافات تتنشَّأ، فقد لا تترك الثقافة الراهنة لمجتمعٍ ما أثراً يُذكر على تحوُّله المستقبلي. ولا تأتي هذه التغيراتُ بفعْل سياساتٍ موجَّهة نحو التغيير الثقافي، كما قد يقول أنصار الجبْريّة الثقافية، بل تحدث نتيجة تفاعُلاتٍ اقتصادية وسياسية مع ثقافات أخرى، ومن خلال تعليمٍ أفضل – وهذا استنتاجٌ سياسي لا يختلف كثيرا عن مثيلاته في المجالات الأخرى لنظرية التنمية [60].

ولكنْ حتى المعتبَرُ كأمرٍ قيِّم للتنمية في ثقافةٍ ما، معرَّضٌ للتغيير؛ كما أنه لم يعُد ممكناً الافتراضُ بأنّ الاقتصاديّاتِ الغربيةَ هي النموذجيةُ للعالم [61]. لننظر مرةً أخرى إلى اليابان، التي نهلَت من مجموعةِ قيَمٍ ثقافيةٍ مختلفة عن قِيَم الغرب من أجل عملياتها الاقتصادية؛ مُشدِّدةً على الولاء للشركة وحسِّ المسؤولية والثقة المتبادلة بين الأفراد وتوافُقاتٍ ضمنية لحثِّ الخطى نحو إحراز تقدُّمٍ اقتصاديٍّ هائل في القرن العشرين – وهي قِيَم تتبناها كلُّ دورة لتدريب الإداريين في الغرب. لكن الأمور لم تكن دائما على هذا الشكل. فالتكهن بقيمة الخصائص الثقافية – ومستقبلها – أبعدُ ما يكون عن البساطة والدِّقّة.

ليس المقصودُ أن الثقافة لا تتيح استقراءاتٍ عن عملية التنمية – لأنّ في استطاعة المؤثِّراتِ الثقافية أن تُحدِث فَرْقاً. فقد وجدت بعضُ التحليلات، مثلاً، أنّ أخلاقياتِ العمل، وحسْنَ التدبير، والاستقامة، والانفتاحَ على الغرباء، يمكنها القيامُ بدوْرٍ في النموّ الاقتصادي [62]. وعندما تُفهم تلك المؤثِّرات على أنها متنوعةٌ وقابلةٌ للتغير، وأنها مصدرٌ للنفوذ من بين مصادرَ كثيرةٍ أخرى، تستطيع الثقافة أن تقدِّم استقراءاتٍ بنّاءةً عن السلوك والتنمية البشريَّيْن؛ لكن لا توجد هنا نظريةٌ ثقافيةٌ عظمى للتنمية، وهذا ما يؤكِّده الدليلُ الاقتصادي الحسابي. مثلاً، عند تفسير نِسَب النموّ، تَبيّن أن السياسة الاقتصادية والمعالمَ الجغرافية وعبءَ المرض تشكِّل كلُّها عواملَ ذاتَ صلة كبيرة بالموضوع. واتّضح أن العوامل الثقافية – مثل كون المجتمع هندوسياً أو مسلماً – لم تكن ذاتَ أهمية [63].

لذا، ففي حين يمكن للتحليل الإحصائي أن يساعد في تقييمِ صلاحية نظريةٍ ما، ربما يظلّ التاريخُ القاضيَ الأعظمَ للحُكم عليها – وحتى هذه الساعة، لم يكشف تاريخُ الجبْريّة الثقافية إلا عن نظريةٍ متخلِّفةٍ خطوةً واحدة عن العالم الحقيقي. فَبحلول الوقت الذي بدأ فيه تمجيد فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانية يلقى الاعتراف، كانت بلدانٌ كاثوليكيةٌ كثيرة (فرنسا، إيطاليا) تنمو بسرعةٍ أكبر من بريطانيا وألمانيا البروتستانتيتين. بعد ذلك، وُسِّعت النظرية لتكون مسيحيةً وغربية على وجه التعميم؛ ولكن أصبح من الضروري بعد ذلك إضافةُ اليابان. ثم سرعانَ ما راحت منطقةُ شرق آسيا تنمو بسرعةٍ، وصار من الضروري التخلّصُ على عجلٍ من المَقولات القديمة بأن القيَم الكونفوشية لا تشجِّع شروطَ النمو. بعد ذلك، أصبحت تايلاند، وهي بلادٌ بوذية أساساً، الدولةَ الأسرع نمواً، فتعيَّن تغييرُ النظرية مرةً أخرى [64]. إذاً، لم تستطع الجبْريّةُ الثقافية أن تلحق بِركاب العصر حتى الآن. فهل وجهات النظر السائدة اليوم هي أمتن أساساً وأقدرُ على التكهن بتأثيراتِ ثقافةٍ ما على التنمية – في أفريقيا، مثلاً – أو بتوافُقِ بعض الأديان مع الديموقراطية – كالإسلام، على سبيل المثال؟

النمو والتنمية في أفريقيا. يقول بعضُهم إن الثقافة تحدِّد عمليةَ التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء، وتمضي حجَّةُ هؤلاء إلى القول إن «الثقافة الأفريقية» العويصةَ غيرُ ملائمة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [65]؛ وهذا حشْوٌ يلائم أنصار الجبْريّة الثقافية لربط فكرة «الثقافة الأفريقية» بحقيقةِ أن أفريقيا مقصِّرة. إلا أن للبلدان الأفريقية روابطَ مشتركةً تجمعها أكثر بكثيرٍ من ثقافتها، وقد تكون عواملُ عديدةٌ من هذه ذاتَ صلةٍ أقوى بكفاحها من أجل التطور.

لقد حدد **تقرير التنمية البشرية للعام 2003** ثمانيةً وثلاثين بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها «أولوية»، تعاني في الوقت ذاته مستوياتٍ تنمويةً متدنية وضَعْف التقدم نحو أهداف التنمية للألفية (أُنظُر المَعْلَمَ الإحصائي 1، وضْعُ التنمية البشرية). بين هذه البلدان، هناك 21 محاطةً باليابسة أو يُقيم جزءٌ كبير من سكّانها بعيداً عن الساحل، وغالبيَّتُها صغيرة – ليس بينها إلا أربعةٌ يبلغ عدد سكّان كلٍّ منها أكثرَ من 40 مليون نسمة؛ كما أن هذه البلدانَ معتمِدةٌ إلى حدٍّ كبير على السِّلع الخام، التي تشكِّل أكثرَ من ثلثَي صادرات 16 بلداً من 23 لديها بياناتٌ إحصائية. كذلك تَنوء هذه البلدان تحت عبءِ الأمراض البالغ الشدة، إذ بينها 22 بلداً تزيد فيها نسبةُ الإصابة بفيروس نقْص المناعة البشرية/متلازمة نقْص المناعة المكتسَب – الآيدز/السِّيدا – على 5٪ من السكّان، فيما تظل الملاريا منتشرةً على نطاقٍ واسع.

كثيراً ما تبقى حقائقُ كهذه مخبّأةً تحت السطح مباشرةً في الأمثلة التي تُعرَض مضخَّمةً، كحُجّةٍ على الدور الحاسم للثقافة في التنمية. وثمة مثالٌ يُستحضَر كثيراً نُوقِش مطوّلاً في الفصل الأول، يتناول جمهوريةَ كوريا وغانا في سنّينات القرن العشرين، وكيف أن التبايُن السريع بينهما خلال العقود التالية يُنسَب في أحيانٍ كثيرة إلى الاختلافات الثقافية. لكن التحليل أظهر، كما يتبيّن في الفصل الأول، وجودَ اختلافاتٍ أكثر أهمية؛ مثل

بحلول الوقت الذي بدأ فيه تمجيد فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانية يلقى الاعتراف، كانت بلدانٌ كاثوليكيةٌ كثيرة (فرنسا، إيطاليا) تنمو بسرعةٍ أكبر من بريطانيا وألمانيا البروتستانتيتين

مستويات الاستثمار في التعليم [66]. فالمثال يُظهر أن للسياساتِ الاقتصاديةِ والاجتماعية تأثيراتٍ هائلةً على إحداثِ تغييراتٍ كبيرة، وأن تركيزَ الموارد الداخلية والخارجية على الصحة والتعليم هو الخطوة الأولى للخروج من فخِّ الفقر. وحتى العوائق الجغرافية – مثل الأسواق الداخلية الصغيرة ومحدودية الوصول إلى طرق التجارة العالمية – يمكن أن تُعالَج من خلال الاندماج والتعاون الإقليميَّين.

هناك قصصُ نجاحٍ أفريقية آخذةٌ في الظهور. ففي التسعينات من القرن الماضي، شهدت جزرُ الرأس الأخضر وموريشوس وموزمبيق وأوغندا نموًّا في الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد فاق نسبةَ 3 بالمئة [67]؛ كما زادت بنين ومالي والسنغال نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بأكثر من 15 نقطة مئوية [68]. ورُغْم تزايُد انتشارِ وباءِ نقْص المناعة/الآيدز في أفريقيا، خفّضت غينيا والنيجر معدّلاتِ وفيات الأطفال بنسبةٍ تفوق 5 بالمئة [69].

إن لدى العالم المعرفةَ والمواردَ اللازمة للتغلُّب على مثل هذه التحديات السياسية، مما يتيح لأفريقيا الإمكانيةَ لأخْذ مكانها كشريكٍ كامل في الاقتصاد العالمي. ولن تكون أولَ مرة تُضطر فيها مَقولةُ أنصار الجبْريّة الثقافية إلى التأقلم – فتُنقل في هذه الحالة «الثقافةُ الأفريقية» إلى جعبةِ المعتقَد الواحد.

الإسلام والديموقراطية [70]. تحتوي كلُّ الأديان على أفكارٍ يمكن أن تكون مفيدةً للتنمية، وأفكارٍ أخرى قد تكون ضارّة لها. ويُزعَم أحياناً أن الإسلام لا يتوافق مع الديموقراطية، وهو أسلوبٌ آخر للقول إن الثقافة تقرِّر عملية التنمية (أُنظُر الفصل الأول أيضاً). غير أنّ ثمّة مبادئَ إسلاميّةً أساسيّة تُشكِّل قاعدةً صلبة للديموقراطية؛ بما في ذلك الشُّورى، والاجتهاد، والإجماع، وبأن لا إكراهَ في الدين كما ورد في القرآن الكريم [71].

إن فكرةَ عدم توافُق الإسلام مع الديموقراطية لا تتعارض فقط مع رسالة الإسلام، بل مع ممارساتِ دولٍ تضم أغلبياتٍ مسلمة. ولعلّ ما يروِّج سوءَ الفهم هذا هو تصادُفُ كوْنِ بلدانٍ عربيةٍ عديدة مسلمةً، وذاتَ أنظمةِ حكْمٍ غير ديمقراطية. لكن هناك فرقاً صارخاً بين البلدان العربية ذاتِ الأغلبية المسلمة وبلدانٍ غيرِ عربية ذاتِ أغلبيةٍ مسلمة؛ إذ لم يتمتع أيٌّ من البلدان العربية ذاتِ الأكثرية الإسلامية الغالبة بخَمسِ سنواتٍ متتالية من الحقوق السياسية والانتخابية المعتدلة أو القوية خلال الأعوام الخمسة والعشرين المنصرمة. أما في العالم الإسلامي غير العربي، فقد تمتّعت 8 بلدانٍ من أصل 29 بمِثْل هذه الحقوق.

بوجودِ مجموعةٍ من بلدانٍ إسلاميةٍ ذاتِ سجلّاتٍ هزيلة في الديموقراطية، ومجموعةٍ أخرى ذاتِ إنجازاتٍ قوية في هذا المجال، لا يمكن أن تكون صفتُهما المشترَكة، الإسلام، السببَ الوحيد للفشل في تحقيق الديموقراطية. وتُظهِر الدلائل أن البلدانَ الإسلامية قادرةٌ على تحقيق إنجازاتٍ في الممارسات الديموقراطية، لا تقلُّ زخماً عن إنجازاتِ بلدانٍ غيرِ إسلامية. فمن بين أفقر بلدان العالم (إذا أُخرِج الدَّخل من المعادلة، لأن الأرجح أن تكون البلدانُ الأغنى ذاتَ ديموقراطية)، يمكن للبلدان الإسلامية غيرِ العربية أن تكون ديموقراطيةً بقدْرِ ما يمكن للبلدان غير الإسلامية [72].

حدّد **تقريرُ التنمية الإنسانية العربية 2003** أنّ في المنطقة العربية نقْصاً في الحُرِّية، نسبةً إلى مناطق العالم. ولا يبدو أن سببَ هذا النقْص كامنٌ في شعوب الدول العربية أو في ثقافةٍ مناوئة للديموقراطية؛ إذ أظهرت مُسُوحاتٌ أن نسبة الناس في البلدان العربية الذين يؤمنون بكَوْن الديموقراطية أفضلَ شكلٍ للحكم توازي، إن لم تفُق، نسبةَ غيرهم في أيِّ جزءٍ من العالم؛ بما في ذلك الولاياتُ المتحدة وأوروبا [73]. ولعلَّ الجوابَ موجودٌ في تاريخ سياسات القوة، وفي الافتقار إلى الانفتاح على الأفكار والثقافة من خارج المنطقة – حيثُ لم يُترجَم إلى العربية في العالم العربي بأكمله خلال عام 1995 إلا 330 كتاباً، في حين تُرجِم خمْسةُ أضعاف ذلك إلى اليونانيّة؛ التي يبلغ عددُ الناطقين بها واحداً من اثنَي عشَر ناطقاً بالعربية [74].

تحتوي كلُّ الأديان على أفكارٍ يمكن أن تكون مفيدةً للتنمية، وأفكارٍ أخرى قد تكون ضارّة لها

الخُرافة الثانية: من المحتّم أن يؤدّي التنوُّعُ الثقافي إلى نزاعاتٍ بشأن القِيَم

ليس هناك دليلٌ يُذكر لِدَعم هذا الادِّعاء. فمنذ خمسيناتِ القرن العشرين، شاركت 70 مجموعةً عِرْقيّة، متمركِزة إقليمياً، في نزاعاتٍ عنيفة [75]. وسجّلت أوجهُ النزاع هذه زيادةً كبيرة مع انتهاء الحرب الباردة – فبعد أن تضاعفت في السبعينات والثمانينات، وصلت إلى ذروتها في عام 1991، إذ بلغت 48 نزاعاً مسلحاً. وفي بداية عام 2003، كان اثنان وعشرون من هذه النزاعات لا يزال مستمراً، فيما سعَت 76 مجموعة أخرى إلى حكمٍ ذاتيٍّ أوسع؛ مستخدمةً تكتيكات لا ترقى إلى مصاف الحرب المفتوحة (مثل الاحتجاجات أو أعمالِ عنفٍ منفرِدة) [76].

ثمة تفسيرٌ شائع للعنف يشير إلى الاختلافات الثقافية أو العِرْقيّة كسببٍ أساسي – مجادِلاً بأن لدى المجموعات البشرية ذاتِ الثقافات المختلفة ميلاً غريزياً للتقاتُل في ما بينها من أجل الهيمنة والتفرُّد نتيجةَ اختلافاتٍ متنافرة في القِيَم. ويبرز هذا الرأيُ لدى سامْيُول هنتِنْغتُون في تكهُّنه الشهير بـ«تصادُم الحضارات» [77]. وقد استُخدِمت هذه الأفكارُ أيضاً لتفسير

النزاعات البَيْعِرْقِيّة داخل أمَمٍ ما، كما في ليبيريا وفي يوغوسلافيا سابقاً.

من المؤكّد أن هناك نزاعاتٍ كثيرة لها بُعدٌ ثقافي. ويرى أفراد كلٍّ من المجموعات المتنازعة أنهم ينتمون إلى ثقافةٍ مشتركة (العِرق أو الدِّين) ويحاربون (جزئياً على الأقل) من أجل الاستقلال الثقافي. لهذا السبب، عزا علماء الأنثروبولوجيا النِّزاعاتِ إلى مشاعرَ انفعاليةٍ عِرْقيّة بدائية تجعل النزاعَ يبدو وكأنه محتومٌ وعسير [78].

يشير الفصلُ الأول إلى النقائص الكامنة في هذا المنحى، الذي يعتمد أساساً على رأيٍ خاطئ عن تكوُّن الهُوِيّات ودوْرها وقدرتها على التكيُّف؛ كما تُحوِّل هذه الحجةُ الانتباهَ عن عواملَ اقتصاديةٍ وسياسية هامة. فثمة أدلةٌ عديدة عن كيفية تكوُّنِ الهُوِيّات وتغيُّرها، ولماذا يتبايَن بروزُها على مرِّ الزمن، تُظهر أن الثقافة، وإن تكن موروثةً، فهي تُبنى وتُختار أيضاً؛ حيث أشخاصٌ كثيرون يمتلكون هويّاتٍ متعددة [79]، والاختلافاتُ الثقافية ليست السببَ الأساسي للنزاع. وفي بعض الحالات، قد يؤدي التنوُّع حتى إلى تخفيفِ مخاطر النزاع لأنه يجعل تعبئةَ المجموعة أكثرَ صعوبة [80]. إذاً، ما الذي يسبِّب هذه التوترات؟

نزاعاتٌ عِرْقيّة – أم جشعٌ وإجحاف؟

تحدث نزاعاتٌ كثيرة على أسسٍ ثقافية، لأن الناس المشتركين ضمن كلِّ طرف في هذه الحروب يعتبرون أنفسهم منتمين إلى ثقافة مشتركة؛ غير أن الأسباب الحقيقية قلّما تكون الثقافاتِ نفسَها أو استحالةَ التوفيق بين القيَم. وتقدِّم أبحاثٌ حديثةُ العهد تفسيرين : الجشع ومظاهرَ الإجحاف الأفُقية. وقد يكون الصراع للسيطرة على ثرواتٍ طبيعية ثمينة، كالنفط والماس، في صميم دوافع الحرب العِرْقيّة؛ كما في لايبيريا وسييراليون والسودان. وما يبدو في أحيانٍ كثيرة نزاعاً عرقياً، قد يكون ببساطةٍ صراعاً على الموارد تخوضه جماعاتٌ نخبَوِية تلاعبَت بالولاءات العِرْقيّة.

من الحوافز الهامة الأخرى للحرب، تدنّي الفعّالية الاقتصادية وارتفاعُ مستويات الفقر؛ مثلما يحدث في

الإطار 2.6

مظاهرُ اللاّمساواة يمكن أن تؤجِّج النزاعَ والتوتُّرات

- نادراً ما تكون الأسبابُ الأساسية للقضايا العُنْفية بسيطةً. لكن، كما تُظهِر الأمثلةُ أدناه، ثمّة عنوانٌ دالٌّ مشترَك يبرز حالياً من أبحاثٍ حديثةِ العهد عن النِّزاع: الدّورُ الذي يمكن لمظاهر اللاّمساواة الاجتماعية – الاقتصدية والسياسية أن تقوم به في التسبُّب بالتوتُّرات والعنف. وقد أجريت أبحاثٌ أقلُّ من ذلك على الدور الذي قد تقوم به الاستبعاداتُ الثقافية (مثْل انعدام الاعتراف باللغات أو بالأعراف الدِّينية)؛ لكن، كما يرى هذا التقرير، هناك قضايا أخرى أيضاً يمكنها أن تؤدي إلى تعبئاتٍ واحتجاجات؛ ولذا، فقد تكون أسباباً أساسيةً هامّة، أو شراراتٍ، للنِّزاع.
- نُسِبت الاضطراباتُ العنيفة التي نشبت ضدّ الصينيين في **ماليزيا** في أواخر ستينات القرن العشرين، بمعظمها، إلى العداء الذي كانت الأغلبية البوميبُوتيرا، المُهيمنةُ سياسياً والمهمّشةُ اقتصادياً، تكنّه للأقلية الصينية، المهيمنة اقتصادياً.
- تُعزى الحربُ الأهلية الناشبة في **سريلانكا** منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين إلى التوترات الناجمة عن أوجه عدم المساواة بين الأقلية التّاميلية والأغلبية السِّنهالية. وكان الحكام في عهد الاستعمار قد خصّوا الأقليةَ التاميلية بمعاملةٍ تفضيلية اقتصادياً، لكنّ هذه الميزة انعكست بشدّةٍ حالما أصبحت السلطة في يدِ السنهاليين؛ الذين همّشوا أقليةَ التاميل بصورةٍ متزايدة في مجالاتٍ مثْل الفرص التعليمية والتوظيف في السلك المدني والسياسات اللُّغَوِيّة.
- كان لمظاهر عدم المساواة الاقتصادية والسياسية في **أوغندا**، حيث يعيش الناطقون بلغةِ البانتو (وهم بمعظمهم في الوسط والجنوب) مهيمِنين اقتصادياً، ومهمَّشِين سياسياً بالمقارنة مع غير الناطقين بالبانتو (وهم بمعظمهم في الشمال). وكان لهذه اللامساواة دورٌ في اندلاع نزاعاتٍ رئيسية؛ منها العنف الذي استهلّه عيدي أمين (سبعينات القرن الماضي)، والعهدُ الثاني للرئيس أوبوتي (1983 – 1985).
- عانت مجموعاتُ السكّان الأصليِّين في ولاية تْشياباس في **المكسيك** من أنواع الحرمان السياسي والاقتصادي الاجتماعي لفترة طويلة؛ وطالبت بحكمٍ ذاتيٍّ سياسيٍّ أوسع، وأوضاعٍ اقتصاديةٍ اجتماعية محسَّنة، وحماية تراثها الثقافي. وبلغت الأمور ذروتَها باندلاع انتفاضاتٍ ضد الدولة المكسيكية في أربع بلديّات.
- كانت الأغلبية السوداء في **جنوب أفريقيا** قبل عام 1994 محرومةً على نحوٍ بالغ الشدة في المجالين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي، وأدى ذلك إلى انتفاضاتٍ عديدة بين عام 1976 وانتقال السلطة عام 1993.
- يتعرّض الكاثوليك في **إيرلندا الشمالية** لألوانٍ من الحرمان الاقتصادي والسياسي منذ القرن السادس عشر. وفي عشرينات القرن الماضي، ضمِن ترسيخُ ايرلندا الشمالية جزءًا من المملكة المتحدة تمتُّعَ البروتستانت بالهيمنة السياسية والاقتصادية الدائم – الأمر الذي ألهب مطالبَ السكّان الكاثوليك في الشمال بالانضمام إلى الجمهورية الايرلندية، ذاتِ الأغلبية الكاثوليكية. واندلع نزاعٌ عنيف في أواخر الستينات من القرن العشرين، ثم بدأ يخفّ حدّةً في أوائل التسعينات؛ في أعقابِ جهودٍ منتظمة بُذلت لتخفيض تلك المظاهر من اللاّمساواة.
- وقعت في جزر **فيجي** أزماتٌ دستورية وانقلابات، بخاصّة في عامَي 1987 و 1999 عندما خشي السكّان الأصليون الفيجيون المهمَّشون اقتصادياً فقدانَ السيطرة السياسية وانتقالَها إلى الفيجيين ذوي الأصول الهندية، المهيمنين اقتصادياً.
- بدأت التوترات المتزايدة بين المسلمين والمسيحيين في بوسو بأواسط سُولاوازي في **إندونيسيا** تطفو على السطح في منتصف تسعينات القرن الماضي عندما أخذ السكّان المسلمون يحقّقون بازدياد مكاسبَ من السياسات الاقتصادية الجديدة تفوق ما يحقّقه السكّان الأصليون المسيحيون.
- منذ عصور الاستعمار، يعاني سكان **غواتيمالا** الأصليون من التمييز السياسي والاقتصادي؛ مما يُسهِم في تأجيج النزاعات التّاشبة باستمرارٍ في البلاد.
- من الممكن أن يُعزى التمرد الماوي في **النيبال** الذي بدأ في عام 1996 إلى ظلامات مريرة ناجمة عن التهميش المنتظم والاستبعاد لفئات عِرْقيّة معينة وطبقات اجتماعية، فضلا عن النساء.

المصدر: Stewart 2002; UNDP 2004; Fraenkel 2003

سيراليون والصومال؛ كما أن هناك نزاعات كثيرةً سببُها أنواعٌ عدم المساواة بين المجموعات العِرْقيّة أو الدينية أو اللُّغَويّة (مظاهر الإجحاف الأفُقية). وعندما تبقى المطالب الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية الاقتصادية لجماعات مختلفة غيرَ مستجابة، يزداد التوتر وقد يتفجّر عنفاً.

تُظهِر أبحاثٌ حديثةُ العهد أنّ نزاعاتٍ عديدةً نشبت عندما لم تتوفر لمجموعاتٍ من الناس منافذُ متساوية للوصول إلى الأصول الاقتصادية أو الدَّخل أو فُرَص التوظيف، أو إلى الخدمات الاجتماعية أو الفرص السياسية (الإطار 2.6). ويُظهر العمل الذي قام به مكتب الوقاية والتعافي من النزاعات، التابعُ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن احتمال نشوبِ نزاعٍ ما يزداد مع ازدياد اللامساواة بين المجموعات؛ كما في إندونيسيا والنِّيبال. ففي جزر سليمان، كان السبب الأساسي للنزاع صراعاً على الموارد النادرة والمُدارة بشكلٍ سيِّئ (الإطار 2.7). وفي بوليفيا، أجبرَت حكومةُ غونزالو سانشيز دو لوزادا على الاستقالة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2003 لأسبابٍ أهمُّها التحركاتُ والانتفاضات للأغلبية المكوَّنة من السكّان الأصليِّين وأنصارهم الذين أثارَهم فقرُهم وتهميشُهم السياسي. وفي الإكوادور، أيضاً، استنفرت مجموعاتُ السكّان الأصليِّين نفسَها حول قضايا الفقر وعدم المساواة وانضمّت إلى فئاتٍ أخرى للاحتجاج على حكومة جميل معوّض، الذي أضطُرَّ إلى الاستقالة في يناير/كانون الثاني عام ألفين[81]. وفي بعض الحالات، تعرّضت مجموعاتٌ للحرمان الاقتصادي والسياسي على حدٍّ سواء (كما في جنوب أفريقيا والمكسيك)؛ بينما هناك حالاتٌ أخرى تكون فيها مجموعةٌ معيّنة مهيمِنةً سياسياً لكنها محرومةٌ اقتصادياً (كما في أوغندا وسريلانكا وماليزيا).

والعالمُ الصِّناعيُّ ليس محصَّنا ضد هذا النوع من العنف؛ إذ عُزيت الاضطراباتُ العنصرية في المدن الأميركية إلى تفاوُتاتٍ عِرْقيّة رهيبة في الدخل والإنفاق الحكومي[82]؛ كما عانت الأقليةُ الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية من التمييز الاقتصادي والسياسي على السواء. وتؤيِّد أدلةٌ إحصائيّة هذه الأبحاثَ المتعمِّقة، حيث توفِّر دراسةٌ عن 233 مجموعةً في 93 بلداً الدعمَ القويّ للفرْضيةِ القائلة إن من شأن مظاهر عدم المساواة هذه بين المجموعات أن تؤدي إلى العنف[83].

تركّزت معظم الأبحاث عن هذه النزاعات على مظاهر عدم المساواة الاقتصادية والسياسية، لكن الافتقار إلى الاعتراف الثقافي قد يكون عاملاً مهماً أيضاً. وكان تطبيق سياسة «السِّنهالية فقط» في سريلانكا دافعاً قوياً خلف التصعيد الرهيب للنزاع في تلك البلاد، كما قامت السياساتُ اللُّغَويّة بدوْرٍ في الحرب الأهلية في مولدوفا. ولم تنشب أعمالُ الشَّغب في سويتو، في جنوب أفريقيا، بسبب أوجهٍ جديدة من الحرمان الاقتصادي أو السياسي، بل نتيجةَ محاولةِ فرْض اللغة الأفريقانيّة على مدارس السود. وتشمل اتّفاقيةُ السّلام التي أنهت حرباً دامت أكثرَ من 45 عاماً في غواتيمالا «اتفاقيةَ هُويّة السكّان الأصليِّين وحقوقِهم» (كجزءٍ من اتفاقات السلام العامة) التي ضمنت اعترافاً رسمياً بالتعدُّدية العِرْقيّة للبلاد.

إن ردَّ الدولة النَّمَطي على الاختلافات الثقافية هو القمْع والصَّهْر من أجل بناء أمةٍ متجانسة، لكنّ قمْع الحرية الثقافية هو اعتداءٌ على التنمية البشرية. ويمكن لمحاولات القمْع والصَّهر أيضاً أن تزيد التوتُّراتِ في المجتمع إلى درجةٍ تمخُّضها عن نزاعٍ عنيف.

تعدُّد الهُويّات قد يقلّل النزاع. بيد أن الهُويّات المرتكزة إلى خصائصَ ثقافيةٍ مشتركة كالدِّين واللغة والعرق تعزِّز نشوءَ ولاءٍ أقوى بين أفراد المجموعة من الهُويّات المرتكزة إلى خصائصَ أخرى. من هذا المنطلق، تعلّم الزعماء أن توحيد المجموعات على أساسِ رباطٍ ثقافيٍّ واحد قد يكون أفضلَ سبيل لِـ«شحْذ الهمَم». فالفكرة المناديةُ بوجود هويةٍ متصلّبة واحدة للأفراد استفزازيةٌ ومثيرةٌ للخلاف؛ ولا ريْبَ في أن ذلك كان عاملاً هاماً في نزاعاتٍ كثيرة.

ليست سهلةً مهمةُ خلْق جوٍّ تزدهر فيه الهُويّات المتعددة؛ حيث تبدأ هذه المهمة بتشجيع الحرية الثقافية

ليست سهلةً مهمةُ خلْق جوٍّ تزدهر فيه الهُويّات المتعددة؛ حيث تبدأ هذه المهمة بتشجيع الحرية الثقافية والمساواة بين المجموعات في الفرص الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية

الإطار 2.7

الاختلافُ العِرقي في جُزُر سُليمان ليس سببَ النزاع

حوّلت قضايا العِرق في النّزاع الذي شهدته جُزُرُ سليمان الاهتمامَ عن المواضيع الجوهرية المتعلقة بحيازة الأرض والتنمية الاقتصادية ومزيد من المحاسبة في الحكم التي كانت سبب الاحتجاجات. فاتفاقية السلام، مثلاً، تشير إلى ضحايا «الاضطرابات العِرْقيّة» والحاجة إلى إعادة «التناغم العرقي» في جُزر سليمان. لكنّ من السذاجة ومن الخطورة الممكنة للراغبين في أن يُصبحوا مُصلِحين، أن ينظروا إلى النزاع من خلال عدسة العداء بين الأعراق. فجُزُرُ سليمان الواقعةُ في منطقةٍ متنوّعة الثقافات؛ تُستخدم فيها أكثرُ من ألف لغة، (حيث يتكلم السليمانيّون أنفسُهم سبعين لغةً متميّزة على الأقل)؛ هي دولةٌ حديثةُ العهد، ضعيفةٌ، وفقيرةٌ، وغيرُ قادرة على جباية الضرائب أو توفير الخدمات الأساسية. وبوجودِ مئاتٍ من المجموعات القَبَلية والعشائر الصغيرة المعروفة باسْمِ وُنْتُوك، فإن مفهوم الولاءات العِرْقيّة الأوسع يكاد لا يقلُّ غرابةً واصطناعاً عن مفهوم الدولة.

رغم أن الاضطراباتِ الاجتماعيةَ الشديدة التي حدثت أخيراً في جزر سليمان بدت في ظاهرها كنزاعٍ عرقيٍّ مستحكِم، فإنها ناجمةٌ على نحوٍ أكبر عن الصراع على مواردَ نادرة ومُدارةٍ بشكلٍ سيِّئ؛ كانت ملكيَّتُها في السابق منُوطةً بالعشيرة أو القبيلة أو السُّلالة. ومع وصول أعدادٍ متزايدة من المهاجرين العمّال في تسعينات القرن الماضي إلى جزيرة غُوَادَلْكَنال الغنية بمواردها، تصاعدت مشاعرُ الاستياء بين مستوطني الجزيرة المحليِّين. فانْخرطَت جماعاتٌ مسلّحة من شباب غُوَادَلْكَنال (تُعرف باسْم «حركة تحرير إيساتابو»)، ابتداءً من عام 1998، في أعمالٍ عدوانية أسفرت عن نزوح أكثر من 35 ألف نسمة من سكان جزر سليمان عن مناطقهم. ونجمت عن ذلك اشتباكاتٌ وقعت غالبيَّتُها مع سكّانٍ من جزيرة مالايتا المجاورة، استمرّت حتى أواخر عام ألفين، عندما وقِّعَت اتفاقيةُ سلامٍ بوساطةٍ أستراليّة.

المصدر: Ponzio 2004 citing Reilly 2002; Schoorl and Frieen 2000

مساهمة خاصّة

التنوُّع . من شِقاقِيّ إلى اشتماليّ

في السابع والعشرين من شهر إبريل / نيسان 1994، أسّس شعبُ جنوب أفريقيا أمّةً على أساس التعهّد بأننا سنَمْحو إرثَ ماضينا المجزّأ لكي نبنيَ حياةً أفضلَ للجميع.

لم يكن ذلك عهداً قطعْناه باستخفافٍ.

لقد دُفع الملايينُ إلى بُؤرةِ الفقر عمداً عبر أجيال. ولكي يُخلِّد نظامُ التفرقة العنصرية نفسَه، كانت القوة الغاشمةُ وحدها تحافظ على نظامِ الأبارتايد ذاك؛ الذي ادّعى بأنه مكرَّسٌ بإرادةٍ من السّماء، فسَلَبَنا جميعاً إنسانيَّتَنا – المقموعينَ منّا والقامِعين على حدٍّ سواء.

لقد ناضَلْنا خلال عقودٍ من الزمن من أجلِ مجتمعٍ غيرِ مميِّز عُنْصرياً، غيرِ مميِّزٍ جِنْسياً. وحتى قبل وصولنا إلى السلطة في الانتخابات التاريخية عام 1994، كانت رؤيتُنا للديموقراطية محكومةً بمبادئَ من بينها مبدأٌ يقول إنه لا يجوز أن يتعرَض أيُّ شخص، أو تتعرّض أيُّ مجموعةٍ من الأشخاص، للاضّطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العِرق أو الجِنس أو الأصلِ الإثني أو اللون أو العقيدة. وما إنْ وصَلْنا إلى السلطة حتى قرّرنا اعتبارَ تنوُّع الألوان واللغات مصدراً للقوة، بعد أن كان يُستخدم في الماضي للتفرقةِ بيننا. لقد ضَمِنّا أنّ القانونَ الأساسي لبلادنا، دستورَنا وميثاقَ حقوقِ المواطنين، يُعزّز الوحدةَ الوطنية ويُوجِّه اهتماماً خاصاً إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لم يكن طريقُنا نحو الاندماج جديداً، كما لم يتمَّ اختيارُه بتسرُّع، إذْ كان المؤتمرُ الأفريقي يدعو طيلة عقودٍ إلى الوحدة الوطنية. وحتى في ذروةِ القمع، عندما كان الاختلاطُ العِرقيُّ يُوصِل إلى السجن أو الموت، لم نتخلَّ أبداً عن هدفنا في بناءِ مجتمعٍ قائمٍ على الصداقة وعلى الإنسانية المشتركة.

الآن، ورُغم أن القوانين لم تَعُد تُقوّي الانقساماتِ القديمةَ، فإنها ما زالت ماثلةً للعيان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ في مناطقنا السّكنية، وفي أماكن العمل؛ وفي اتّساع شقَّةِ عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء.

عندما تولَّيْنا مشروعَ تحويلِ مجتمعنا، كان أحدُ شعاراتِ نضالنا «التحرُّر من العوَز». كان هدفَنا القضاءُ على الجوع والأمية والتشرُّد، وضمانُ حصولِ كلِّ شخصٍ على الغذاء والتعليم والمسكن؛ ورأيْنا الحريَّةَ صِنْواً لا ينفصِم عن الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر. الآن، وُضِع الأساسُ لحياةٍ أفضلَ وبدأ البناء. ونحن نُدرك تماماً أن حرِّيتَنا وحقوقَنا لن تَكتسِب معناها الكامل إلاّ عندما ننجح معاً في التغلُّب على انقساماتِ ماضينا وإجحافاته، وفي تحسينِ حياة الجميع؛ وبخاصةٍ الفقراء. اليوم، نبدأ في حَصاد بعضِ النِّتاج الذي غرَسْنا بذورَه في نهايةِ مجاعةِ جنوب أفريقيا.

ثمة كثيرون في المجتمع الدولي ممّن راقَبوا عن بُعدٍ كيف تحدّى مجتمعُنا نُذُرَاءَ الشؤم وتكهّناتِهم بنزاعٍ لا ينتهي، يتكلَّمون عن مُعجزة؛ لكنّ أولئك الذين شاركوا عن كثَب في عمليةِ التحوُّل إلى ما نحن عليه الآن، سوف يعرفون بالتأكيد أن ذاك التحوُّلَ كان نتيجةَ قرارٍ اتَّخذه بشَر.

Mandela

نلسون مانديلا
الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1993

والمساواة بين المجموعات في الفرص الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية. ويجب أن يكون الناس أحراراً في اختيارِ كيفيةِ تعريف أنفسهم، كما يجب أن ينالوا الحقوقَ والفرص نفسَها التي يتمتع بها جيرانهم. ويشدِّد هذا التقرير على أن ثمة أملاً كبيراً في الوئام يكمن في تشجيع تعدُّديةِ هويّاتنا.

الخُرافة الثالثة : التنوُّع الثقافي يُعيق التنمية

ليست هناك علاقةٌ واضحة، حسنةٌ أو سيئة، بين التنوُّع والتنمية. فالحجَّة المستخدَمة لقمْع المجموعات الثقافية وتشجيع الانصهار في المجتمع مفادها أن التنوُّع الثقافي يُعيق التنمية؛ كما توجد تاريخياً دعامةٌ فِكرَويةٌ أساسية للدولة القومية تقول إن هذه تعمل بشكلٍ أفضل كثيراً إذا كانت لها هويةٌ ثقافية واحدة.

تستمدُّ هذه الحجة دفعاً قوياً اليوم من أفريقيا جنوب الصحراء. فهذه المنطقة الغنية بتنوُّعها، لكنها تكافح من أجل النموّ الاقتصادي والتنمية، تستثير تأويلاتٍ بأن التنوُّع نفسه قد يكون سبب المشكلة. غير أن نظرةً مدقِّقة إلى المعلومات المتوفِّرة تكشف وجودَ فارقٍ هام. فالمشكلات لا تنشأ فقط عندما تعيش مجموعاتٌ مختلفة معاً، ولكنْ أيضاً عندما تؤدي التوتُّراتُ بين هذه المجموعات إلى قراراتٍ سياسية غيرِ فعّالة وفرَصٍ غيرِ متناسبة لمجموعةٍ أو أكثر في الوصول إلى الموارد والرعاية المادية [84].

في كينيا، مثلاً، تولّى الرئيس دانيل أراب مُوي منصبَه خلفاً لِجُومو كينياتا في عام 1978؛ وبحلول عام 1988، تراجعت حصَّة المناطق التي ينتمي إليها تحالُف كينياتا من مشاريع بناء الطرق إلى ثلث ما كانت عليه في أواخر عهد كينياتا، في حين تضاعفت تقريبا عملياتُ بناء الطرق في المناطق التي ينتمي إليها مُوي. وتشابهت الصورةُ بالنسبة إلى الإنفاق على الصحة في عام 1988، حيث كانت النسبة 18٪ في مناطق تحالُف كينياتا و 49٪ في مناطق تحالُف مُوي [85].

يتمثّل السبيل إلى النموِّ الشامل والمستويات العالية من الصحة والتعليم بصياغةِ سياساتٍ للبلد بأكمله، وليس لجماعاتِ المصالح؛ التي تخلق السياساتُ المحابية لها مشكلةً في جميع البلدان وليس في المتعددة الثقافات فقط. وبالفعل، فإن غرَض الديموقراطيات هو معالجةُ تضارُب المصالح من خلال نظامٍ سياسيٍّ

شفّاف وحوارٍ مفتوح. ويعمل العديد من الديموقراطيات العريقة الثرية، باستمرار، على خلْقِ توازُنٍ بين مصالح المجموعات القوية ومصالح البلاد.

كم من اللوم يمكن توجيهُه إلى التنوُّع في بلدان التنوُّع الثقافي والأداء الرديء؟ يُجابِه كثيرٌ من البلدان الأشدّ فقراً في العالم عقباتٍ هائلة؛ كنِسَبٍ عالية من الإصابة بفيروس نقص المناعة/الآيدز والملاريا، ومستوياتِ تعليمٍ متدنّية، وموقعٍ جغرافي بعيد عن الأسواق العالمية. ومن الواضح أن تسوية التوترات بين المجموعات لن يحلَّ هذه المشاكل. فبُوتسوانا، مثلاً، بلدٌ متجانسٌ ذو وضعٍ سياسيٍّ مستقرّ – وأعلى نسبةٍ في العالم لِتَفشّي فيروس نقص المناعة/الآيدز.

مرةً أخرى، تُدحَض الفكرة القائلة إن التنوُّع ضارٌّ للتنمية؛ بفضْلِ قصص النجاح الكثيرة لمجتمعاتٍ تعترف بالتنوّع. فماليزيا، التي تضم بين سكّانها 62٪ من أهل الملايو ومجموعاتٍ أصليةٍ أخرى، و30٪ من أصولٍ صينية؛ و8٪ من أصولٍ هندية؛ ارتقت إلى المرتبة العاشرة في العالم من حيث نموُّ اقتصادها ما بين 1970 و1990، عندما طبّقت حزمةً واسعة من سياسات العمل الإيجابي [86]. كما تعاملت الهندُ مع ثقافاتها المتباينة بسياساتٍ تعدّدية و15 لغةً رسمية – وحقّقت تقدماً ملحوظاً في النموّ الاقتصادي والصحة والتعليم.

تشير قصصُ النجاح هذه في بلدانٍ متعددة الثقافات إلى أهمية السياسات التعدُّدية. وإذا كان هناك خطرٌ من أن يؤدي التنوُّع الثقافي إلى توتراتٍ بين المجموعات، واللاّفعّالية في صنْع القرار السياسي، فإن الحلَّ يكمن في تخفيف هذه التوترات. وكما يجادل هذا التقرير من بدايته إلى نهايته، فإن محاولات قمْع المجموعات المتنوعة ثقافياً وصَهْرها في المجتمع ليست فقط خاطئةً أخلاقياً وإنما هي أيضاً غيرُ فعّالة في أحيانٍ كثيرة وتزيد من حدّة التوترات. عوضاً عن ذلك، تدعو الحاجةُ إلى سياساتٍ تعدُّديةٍ توفيقية لإدخال الأفراد ذوي الهُوِيّات الثقافية المتنوعة في صميم المجتمع.

إن محاولات قمْع المجموعات المتنوعة ثقافياً وصَهْرها في المجتمع ليست فقط خاطئةً أخلاقياً وإنما هي أيضاً غيرُ فعّالة في أحيانٍ كثيرة وتزيد من حدّة التوترات

المنافع الاقتصادية للهجرة. ثمة حالةٌ خاصة في العلاقة بين التنوُّع والتنمية، هي الهجرة إلى بلدانٍ أكثرَ تطوراً. وعلى النقيض من تدبُّر أمر التنوُّع القائم، فإن قَبول المهاجرين الاقتصاديين – أو التغاضي عن المهاجرين غير الشرعيين، الباحثين عن عمل – هو نتاجُ قرارٍ سياسيٍّ واضح بزيادة التنوُّع لتحقيق مكاسبَ اقتصادية.

والأثر الإيجابي للهجرة على التركيبة السكّانية المتزايدةِ الشيخوخة في الغرب، هو الدافعُ الكامن خلف تلطيف التوجُّهات حيال الهجرة الاقتصادية؛ إذ يستلزم الأمر تدفّقاتٍ كبيرة من المهاجرين إلى بلدانٍ معيّنة للمحافظة على التناسُب بين المواطنين العاملين وغير العاملين – حيث يحتاج الاتحادُ الأوروبي إلى 3 ملايين مهاجرٍ سنوياً، أي ضعفَيّ العدد الحالي تقريباً[87]. كما يجلب المهاجرون مهاراتٍ في التجارة والأعمال – بين عامَيّ 1995 و1998، أسّس مهاجرون هنودٌ وصينيُّون 30٪ من الشركات الجديدة التي انطلقت في «وادي السِّلِكون» بولاية كاليفورنيا (تُنمَّى هذه الأفكارُ على نحوٍ أوسع، في الفصل الخامس) [88].

وفيما يستمر الجدل حول تسرُّب الأدمغة من الدول النامية، لا تجري منافعُ الهجرة في اتجاهٍ واحدٍ فقط، إذ حقّقت تحويلاتُ المهاجرين الى بلدانهم الأصلية زياداتٍ هائلةً بلغ مجموعُها 80 بليون دولار في عام 2002، أي ما يفوق مجملَ المعونات الخارجية، وأصبحت أحدَ أكبرِ مصادر الدّخل لبعض البلدان الفقيرة [89].

لكنّ هناك خاسرين بالإضافة إلى الرابحين. فالناسُ المقيمون قبْلاً في البلد يشعرون بأنهم مهدَّدون من جانب المهاجرين الجُدُد ولا يُعامَلون بإنصاف، نتيجةَ تصوُّراتٍ عن الوقْع التّكسيدي على الأجور والعمالة. كذلك، يجابه المهاجرون قضايا أساسية؛ حيث لا تحظى حرياتُهم الثقافية بأيِّ حماية في أحيانٍ كثيرة لأن الحاجة هي إلى عملهم لا إلى ثقافتهم. ويُلقي الفصلُ الخامس نظرةً فاحصة على التوازنات السياسية الدقيقة في تأمين منافع الهجرة، مع تفادي تصاعُد التوترات بين المجموعة ضمن البلد الواحد والعواقب السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

التنوُّع والدينامية من خلال تبادُل الأفكار. لا تُضطرُّ المجتمعاتُ المتجانسةُ ثقافياً إلى أن تتدبَّر أمرَ التنوُّع الثقافي، لكنّ التجانُسَ ليس من دون ثمن؛ إذ يمكن للمجتمعات المتنوعة أن تَجني مكاسبَ حقيقيةً بفضْل الدينامية والقدرة الإبداعية اللتين تتولّدان نتيجةَ التفاعُلات بين المجموعات الثقافية المختلفة.

ولكن، ليس من السهل الإلمامُ بمثْل هذه التأثيرات؛ التي تبدو الأكثرَ ظهوراً على المستوى الدولي، حيث تتأتّى المنافعُ من التفاعُلات بين البلدان عبْر التجارة وتبادُل الخبرات. فمن العوامل الأساسية لبروز اليابان كأحدِ أغنى بلدان العالم اقتصادياً، مضادَّةُ اتّجاه السياسات الانعزالية، والتزامٌ قويّ بمبدأ «أُطْلُبوا المعرفةَ في كلِّ أنحاء العالم» [90، 91]. ويَعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 غيابَ الانفتاح على الأفكار كعاملٍ رئيسيٍّ معيقٍ للتقدم في المنطقة [92].

يمكن للتأثيرات ضمْن البلدان أن تكون متشابهةً؛ والولاياتُ المتحدة مثالٌ رئيسيّ لِبلدٍ يُبنى على أساس التنوّع والتّسامُح اللذين أعقبهما النجاحُ الاقتصاديُّ الهائل. فالمنافعُ قد تأتي مباشرةً من التفاعُلات بين

المجموعات، كما يمكن جذْبُ المؤسسات التجارية وأهل قطاع الأعمال إلى المدن والمجتمعات التي تزدهر فيها الحريةُ التعدُّدية والثقافية. ووجدت دراسةٌ أجراها معهدُ بروكِنْغز أن 11 من مناطق المدن الكبرى في الولايات المتحدة، المتّسمة بأعلى قدْرٍ من التعدُّدية الشاملة، هي بين المناطق الـ 15 الأولى في احتضان النُّقانة المتقدمة [93]. يُستخلَص من ذلك أن البيئاتِ المتنوّعةَ والمتسامحة تشجِّع الطاقاتِ الخلّاقةَ والتجديدية، اللازمةَ لصناعات النُّقانة المتقدمة.

تحدِّياتُ اليوم للحُرِّية الثقافية

يحاول هذا التقريرُ إثباتَ أنه ليس من الضروري أن تُوصِل أساليبُ التعدّد الثقافي لتدبُّر شؤون التنوُّع (انْظُر الجدول 2.2) إلى نزاعٍ وتشرذُمٍ وتنميةٍ سقيمة. ففي الواقع، يمكن لأساليبَ كهذه أن تساهم في تخفيف التوترات قبل أن تشتدَّ حدّتها. وتتّسم الحُجج المؤيدةُ لهذه السياسات بوضوح الصورة الشاملة للوضع، غير أن التناقضات وصفقاتِ المصالح والتعارضات مع أوجهٍ أخرى للتنمية البشرية قد تستأثر تماماً باهتمامِ راسمي السياسات.

مثلاً، هل يتعين على لندن أن توفِّر التعليم بـ 300 لغةٍ مختلفة يتكلمها طلابُ المدارس الحكومية؛ في حين يشتدّ الطلب على الموارد في مواضِعَ أخرى؟ هل ينتهك العملُ الإيجابيُّ التوكيديّ مبادئَ المساواة؟ كيف تستطيع دولةٌ عَلمانية إيجادَ توازُنٍ بين الاحتياجات المتباينة للمجموعات الدينية؟ هذه أسئلةٌ صعبة، وتجاهُلُ المشكلة لن يجعلها تختفي.

في بعض المجالات، لا تتدخّل سياساتُ الاعتراف الثقافي في مسار التنمية البشرية. وفي مجالات أخرى، تدعو الحاجةُ إلى حلولٍ سياسيةٍ خلاّقة لِحُسْنِ تدبير التبادُل في التّنازُلات. وكما تُبيِّن الفصولُ التالية، يمكن تدبُّر أمرِ التوتُّرات وتبادُل التّنازُلات في السياسات، رغم ما قد تدّعيه بعضُ المقولات الراهنة، وبخاصّةٍ حيث ضُخِّمت التكاليفُ وأغفِلت المنافع.

في عالمٍ ينتمي فيه نحوُ ألفِ مليونِ إنسانٍ إلى مجموعاتٍ تعاني الاستبعادَ الثقافي، بصورةٍ أو بأخرى، يشكِّل العملُ من أجل الحرية الثقافية تحدياً هائلا. وهناك ضِعْفا هذا العدد تقريباً مميَّزٌ ضدَّهم أو محرومون اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً. ويركِّز القسمُ الباقي من هذا التقرير على قضايا السياسات التي تعالج ما تواجهه الحريةُ الثقافية من تحدِّيات.